جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

أثر المعنى في الحد النحوي عند يحيى بن حمزة العلوي (ت 749 هـ) المنصوبات اختياراً

محمد موسى بهلول
باسم خيري خضير *
جامعة المثنى/كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2018/9/5
تاريخ التعديل : 2018/10/3
قبول النشر: 2018 /10/18
متوفر على النت:2018/3/26

الكلمات المفتاحية :
الحد النحوي
يحيى بن حمزة
المنصوبات

الملخص

من المتواضع عليه أن اختلاف الحدود النحوية يترتب عليه اختلاف كبير في المعنى ؛ لذا نجد أن حدود النحاة اعتمدت كثيراً على المعنى النحوي ، ومنهم العلوي الذي تميزت حدوده بالوضوح والدقة العالية ، والصرامة في انتقاء الألفاظ المناسبة للحدود ، وقد اختلطت بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام ، وإن التفريق بين معاني (المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز) جعل العلوي يتوخى الدقة والحذر في وضع الحدود لها بأقوال تدلُّ على الإيجاز والاختصار ، كي تستغرق المحدود وتحيط به ، فإنه كان حريصاً على تثبيت الخصائص والرسوم الدقيقة لمعاني المحدود ؛ لكي لا يخرج ما هو فيه ، ولا يدخل ما ليس فيه ، أي : بمعنى يطابق الحد ما وضع له ، ولا تدخل فيه خصيصة من خصائص لمحدود آخر .

ومن هذا كلِّه يتضح أن الحدود النحوية للمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز، تؤدي دلالة نحوية ، لكن هذه الدلالة لا تستغرق كلَّ المحدود ، فبعضها يقترب من أداء الوظيفة النحوية ، وبعضها الآخر يبتعد عن أداء تلك الوظيفة .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

هذا البحث يسلط الضوء على مسألة المعنى النحوي وأثره في وضع الحدود النحوية في مصنفات عالم من علماء العربية، هو يحيى بن حمزة العلوي (ت 749 هـ) .

وقبل الخوض في بيان تلك المسألة ، لابد من التعريف بهذا العالم وإن كان بنحو موجز ، فهو الإمام يحيى بن حمزة بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن علي بن محمد بن إدريس الحسيني (العلوي) ، ويتصل نسبه بالإمام الحسين بن علي بن أبي طالب [1] (عليه السلام) ، وكنيته (أبو إدريس) [2] ، ولقبه (المؤيد بالله) ، و(المؤيد برب العزة) [3] .

ولد بصنعاء في 27 صفر في عام (669 هـ) تسع وستين وست مئة هجرية ، حفظ القرآن الكريم ، واشتغل بالعلم وهو صبي ، فأخذ أنواع العلوم جميعها على أكابر علماء الديار اليمنية [4] .

وقد تبحَّر في العلوم حتى فاق أقرانه وصنف التصانيف الكثيرة في فنون مختلفة في العقائد وعلم الكلام والفقه والنحو والبلاغة وغيرها ، وقد توفي في سنة (749 هـ) تسع وأربعين وسبع مئة هجرية بحصن حران [5] ، القريب من (ذمار) باليمن ونقل إليها ودفن فيها [6] .

*الناشر الرئيسي : E-mail : basim.hh@gmail.com

أما مسألة المعنى النحوي وأثره في وضع الحدود فلم تكن خافية عنه ، إذ إن علاقة النحو بالمعنى لم تكن حديثة العهد ؛ فقد كان مدار كلام العرب حول الوصول إلى المعنى أو القصد عن طريق إنتاج الكلام وفهمه ؛ لأن المعنى طريق النحو ، فلو لم يكن كذلك لأصبح قواعد لفظية هامدة ومسائل جدلية جوفاء ، فإن النحو العربي منذ نشأته الأولى كان مهتماً بالمعنى ويعتد به وبأثره بالتقعيد ؛ لأنه يضمن للجملة صحة التركيب. فلا يمكن بأية حالٍ من الأحوال أن نتجاهل المعنى النحوي وأثره في الحدود النحوية ؛ لأن كثيراً من الكتب النحوية المتأخرة ، ولاسيما شروح الجمل وشروح الألفية انسحب فيها المنطق على اللغة ؛ لذا لا يمكن الاستغناء عن الحدود النحوية ، فإن الحد النحوي من العناصر المهمة في التوصل إلى فهم المصطلحات النحوية ودلالاتها .

ومن هنا كان العلوي يفتتح كل مصطلح نحوي بحدٍّ ، والحد ـ على ما يبدو ـ أكثر وضعاً من التعريف ؛ لأن الحد أخص والتعريف أعم ، والعلوي أكثر صرامة في وضع الحد النحوي ، ويبدو ذلك واضحاً في كتابه المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، ولعل ذلك راجع إلى الظروف المحيطة بالبيئة اليمنية ، أو لمسايرة روح العصر وثقافته السائدة آنذاك ، وقد تكفَّل هذا البحث بالوقوف على أثر المعنى النحوي في وضع حدود المنصوبات ، واخترت من المنصوبات ماكان للمعنى أثر فيه ، وهي حدود : (المفعول به ، المفعول فيه ، والمفعول معه ، والحال ، والتمييز) ، وأما المفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، فلم أجد حداً لهما عنده .

أولاً : المفعول به

يرتبط المفعول به ارتباطاً وثيقاً بالفعل المتعدي أو ما يشابهه ؛ لأن المعنى لا يستقيم من دون ذكره ؛ لذا حده العلوي بقوله : " ما تعلق به الفعل على جهة وقوعه عليه " [7] .

وإشارة العلوي إلى تعلق المفعول بالفعل أراد بها " التعلق المعنوي للمفعول لا الأمر الحسي ، إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولك : علمت زيداً ، وأردته وشافهته ، وخاطبته ، وما أشبه ذلك ، والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه " [8] .

ويبدو أن التعلق مفهوم واسع لا يمكن حصره بالمفعول به من دون غيره ، فقد يتعلق الاسم بالاسم ، وقد يتعلق الاسم بالفعل ، وقد يتعلق الحرف بالاسم والفعل [9] " فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في مررت بزيدٍ ، وقربت من عمرو ، وبعدت من بكر ، وسرت من البصرة إلى الكوفة : مفعولاً بها ... ومطلق لفظ المفعول لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم " [10] .

ويمكن أن يتعلق اسم الفاعل بالمفعول به إذا ما أخذنا بالمصطلح البصري كقولنا : (أخوك ضاربٌ زيداً) ، فإن المعنى في (ضارب) متعلق بـ (زيد) ، و(زيد) يعرب مفعولاً به ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى " فإن معنى اشترك في قولهم : اشترك زيد وعمرو ، لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشيء آخر ، وهو عمرو ، أو غيره ، وليس بمفعول " [11] .

أما قوله : (على جهة وقوعه) ، فيمثل الجانب الوظيفي الذي يؤديه المفعول به في التركيب النحوي لوقوع فعل الفاعل عليه ليتمَّ به المعنى .

ونلحظ أن حده ينتقض بنائب الفاعل ؛ لأن " ما وقع عليه فعل فاعل يدخل في ما سمي عند النحاة بنائب الفاعل ؛ لأن فعل الفاعل واقع عليه إلا أن الفاعل فيه مجهول ، ولا يخرجه ذلك عن الوظيفة التي يؤديها " [12] ، فلم يقل العلوي في حده (بأصل الوضع) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يشر إلى حكم النصب الذي يخرج به نائب الفاعل ، علماً أن ليس كل ما وقع عليه الفعل يعرب مفعولاً به ، فلو قلنا : (لم يضرب زيدٌ بكراً) ، و(لا يضرب زيدٌ عمراً) ، فلم يقع تأثير الفعل على (بكر) ، و(عمر) ، زيادة على أن الفعل (لم يضرب) ، و(لا يضرب) لم يتعلق بـ (بكر) ، و(عمر) إلا أنه يعرب مفعولاً به ، فلم يتم المعنى إلا به .

ولم يبتعد ابن هشام (ت 761 هـ) [13] ، والفاكهي (ت 972 هـ) [14] في حديهما عن العلوي بل سارا في هديه .

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

أما سيبويه (ت 180 هـ) فحده قائلاً : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيداً " [15] ، إذ اقتصر حده على الجانب التعليمي الذي عبر عنه بالتمثيل رابطاً المفعول به بمفهوم الفعل المتعدي ، إذ لا يكتفي الفعل المتعدي بفاعله بل يتعداه ؛ لأن " المتعدي ما نصب مفعولاً به " [16] ، فلم يراع سيبويه الجانب الوظيفي للمفعول به بخلاف العلوي الذي تمثل في حده وقوع فعل الفاعل عليه .

أما النحاس (ت 338 هـ) فحده بقوله : " المفعول به نصب أبداً ، تقدم أو تأخر ، تقول : من ذلك ضرب زيدٌ عمراً " [17] ، فالنصب حكم والحكم فرع عن تصور الشيء ، ولا يمكن تصور الشيء إلا بعد معرفة أجزائه [18] ؛ لذا قال العلوي : فالنصب " هو باقتراح الوضع وتحكيماته الجامدة التي لا ترشد إليها فحائل التشبيهات بحال " [19] .

وقد أشار النحاس في حده إلى التقديم والتأخير من دون النظر في دلالاته من عناية واهتمام وتخصيص وغيرها ، فاقتصر على الجانب التمثيلي لا غير ، زيادة على أنه لم يشر إلى الجانب الوظيفي بخلاف العلوي الذي تضمن حده ذلك الجانب

وحده ابن برهان العكبري (ت 456 هـ) بأنه " الذي يكون في جواب قولك : بمنْ مررت ؟ فيقال : بزيد " [20] ، فاعتمد الجانب الشكلي الخارج عن ذاتية الموضوع ، بوقوعه جواباً للسؤال الذي ذكره ، فأدخل في حده ما كان مجروراً نحو : (مررت بزيدٍ) ، فجعل (بزيد) مفعلواً به ، وخرج من حده ما كان مفعولاً للفعل المتعدي ، وما كان مفعولاً لفعل منفي أو منهي عنه [21] .

ولم يراع الجانب الوظيفي في حده بخلاف العلوي ، زيادة على أن العلوي أدخل في حده الفعل المتعدي .

أما الزمخشري (ت 538 هـ) فحده بقوله : " هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك : ضرب زيدٌ عمراً ، وبلغت البلدَ " [22] ، فراعى الجانب الوظيفي ، وظيفته النحوية المتمثلة في وقوع فعل فاعل عليه ، وشابهه العلوي في هذا الجانب .

على حين نجد أن ابن يعيش (ت 643 هـ) قد خالفه بقوله : " قد تقدم القول إن المصدر هو المفعول في الحقيقة ، فإذا قلت : قام زيد ، وفعل زيد قياماً كانا في المعنى سواء ، ألا ترى أن القائل إذا قال مَنْ فعل هذا القيام ، فنقول : زيد فعله ، والمفعول به ليس كذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول : فعلت زيداً ، لأن زيداً ليس مما تفعله ، إنما أحللت به الضرب وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : (هو الذي يقع عليه فعل الفاعل) " [23] .

وقد سبق الزجاجي (ت 337 هـ) ابن يعيش إلى هذا المعنى بقوله : " والمفعول به قولك : ضربت زيداً ، فزيد ليس بمفعول لك إنما فعلت فاعلاً أوقعته به " [24] ؛ لأن المصدر ـ كما يرى ـ مفعول حقيقي لك لأنك أنت الذي أحدثته وتوجده بعد أن لم يكن " [25] ، فإذا قلت : (قمت قياماً) كنت قد أخرجت القيام من العدم إلى الوجود وفعلته على الحقيقة [26] .

ويلحظ الباحث أن ثمة خلطاً في المفاهيم في قول ابن يعيش ، فقوله : إن المفعول به أصله مفعول مطلق فيه نظر ؛ لأن المفعول المطلق قد يأتي مع الفعل اللازم والمتعدي نحو : (جلس محمد جلوساً) ، أو (قمت قياماً) بخلاف المفعول به يأتي مع الفعل المتعدي أو ما يشابهه " والمفعول به هو الفارق بين اللازم والمتعدي " [27] ، هذا من جهة ومن جهة أخرى " أن المفعول به قد يأتي مصدراً مؤولاً نحو : علمت أنك مسافرٌ ، وهذا لا يكون في المفعول المطلق ؛ لأنه في الأصل مصدر ، والمصدر لا يأتي مفرداً ومؤولاً والمعنى واحد ، نحو : علمت علماً أنك مسافرٌ " [28] .

أما ابن كمال باشا (ت 940 هـ) فحده بقوله : " ما تعلق به الفعل وقوعاً .. بلا واسطة حرف فلا يرد خلق الله العالم وطلبتُ العلمَ ، ما ضربت زيداً ، ومررت بزيدٍ " [29] ، وقد أشار إلى تعلق الفعل بمفعوله وأضاف قيداً آخر بقوله : (وقوعاً) ، إذ راعى فيه الجانب الوظيفي للمفعول ، وكلا القيدين قد سبقه إليهما العلوي ، وخرج من حده (مررت بزيدٍ) ، وما يماثلها إلا أن حده ينتقض بنائب الفاعل ، هذا من جهة ، ومن

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

جهة أخرى باسم الفاعل الذي يعمل عمل فعله كما أشرنا إلى ذلك سابقاً .

ومن هذا كله لا نجد حداً جامعاً مانعاً للمفعول به ، وإنما اختلفت الحدود في دلالاتها وقيودها ، فيمكن أن نضع حداً أقرب من الحدود السابقة وأسلم من الطعن ؛ فالمفعول به : اسم أو مصدر مؤول ، منصوب ، فضلة ، تعلق بالفعل المتعدي أو ما يشابهه سواء وقع عليه أم لم يقع بلا واسطة .

ثانياً : المفعول فيه (المسمى ظرفاً)

اختلف النحويون في تسميته ، فسمَّاه البصريون ظرفاً تشبيهاً بالأواني التي تحلُّ الأشياء فيها [30] ؛ لأن الظروف أوعية لما يجعل فيها ، وقيل للأزمنة والأمكنة : ظروف ؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها [31] ، وهي تسمية مجازية ؛ لأن الظرف في الحقيقة هو الوعاء المتناهي الأطراف وليس هذا كذلك [32] ، فإن كلمة (فوق) ، و(أمام) ، و(خلف) ليس لها حدود متناهية [33] ، وإنما سميت بذلك ؛ لأن الأحداث تكون فيها ، أي لا يخلو الحدث عن زمان ومكان كالوعاء [34] ، ويسميه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه صفة باعتبار الكينونة فيه [35] ، فإن تسمية الفراء محل لحلول الأشياء فيها ، أما تسمية الكسائي وأصحابه بالصفة " أي أن الشيء قد يكون متصفاً بالفوقية ، والتحتية ، والبينية ، وهي صفة له ، فإن قلت : (هو فوقك) ، فقد اتصف بالفوقية ، و(أقبل خلفك) أي اتصف بالخلفية وهكذا " [36] ، ويميل العلوي في تسميته إلى البصريين بقوله : ظرف من الزمان وظرف من المكان [37] ، فإن معاني الحدود المرتبطة بالتسمية النحوية أو بالأحرى بالمصطلح النحوي لا تستقر إلا باستقرار المصطلح النحوي ، و" المتتبع لمصطلحات كتاب سيبويه يواجه صعوبة كبيرة في تحديد أُطرها ، وجمع المتشابه منها إلى بعضه ، وذلك للأساليب التي يسلكها في التعبير عن هذه المصطلحات ، فهو إما يحوم حول المصطلح بالوصف والتصوير والتمثيل بالنظير وذكر النقيض ، وإما يورد المصطلح بصور وأشكال مختلفة من التعبير " [38] .

إن في حد المفعول فيه عند العلوي أثراً واضحاً للمعنى ، فيحاول العلوي أن يطابق بين الحد والمحدود قدر الإمكان ، جاعلاً المعنى الوسيلة الأساس في حدِّه ؛ لأن الحدَّ يفصح عن المعنى الذي وضع من أجله ، لذا حدَّه العلوي بقوله : " الاسم الدال على الوقت ، يُراد فيه معنى في ، وليست في لفظه ، وأما ظرف المكان هو الاسم الدال على الجهة على إرادة معنى في ، من غير ظهورها " [39] .

وفي حد العلوي دلالة واضحة على أن المفعول فيه يشترط أن يتضمن معنى (في) ، لكن هذا الحرف لا يذكر معه ـ ليست من لفظه ـ ، لذا جاء في شرح الكافية " إن القوم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير (في) ، فالأولى أن يقال : هو المقدَّر بفي من زمان أو مكان فُعِل فيه فعل مذكور " [40] ، فنلحظ تفريق العلوي بين اسم الزمان واسم المكان بالدلالة ؛ لأن الأول يدل على الوقت والثاني يدل على الجهة ، ففصل العلوي في حده مراعاةً للعلاقة المعنوية بين الفعل واسم الزمان من جهة والفعل واسم المكان من جهة أخرى ، لذا قالوا : إن اسم الزمان يُنصب على الظرفية سواء أ كان مبهماً أم مختصاً وليس كذلك اسم المكان ، إذ لا يقبل النصب ما كان مختصاً منه ، وما من نصب اسم المكان (دخلت البيت) ، و(سكنت الدار) ، و(ذهبت الشام) ، وهي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، فكان موضع خلاف بين النحاة في تقديره [41] ؛ لأن ظرف الزمان مرتبط بصيغة الفعل ، وهذا ما يراه العلوي بقوله : " الفعل يدل على ظرف الزمان بصيغته ، وهو من ضروريته ولا ينفك عنه بحال والمبهم منه ، والمختص على السواء ، في تعدي الفعل إليهما ، فلهذا كان له من المكانة ما ليس لظرف المكان " [42] .

فإن ظرف الزمان أشد علقةً بالفعل لدلالته عليه لفظاً ومعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ضرب) عُلِمَ بالصيغة تقضي الزمان ، وإن قلت : (لم يضرب) علم ذلك من طريق المعنى ، فإذا قلت : (يضرب) أو (سيضرب) ، أو(سوف يضرب) ، أو (اضرب) ، أو (لا تضرب) عُلِمَ من الصيغة أن الزمان غير

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

منقضٍ ، فلقوة هذه العلقة تعدَّى الفعل إلى جميع أسماء الزمان بنفسه ، وبالحرف ، فلك أن تقول : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، فإن كنيت عن الظرف لم يجز حذف الحرف ، نحو : اليوم قمت فيه ؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ، فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلا شاذاً يقف استعماله على السماع ، وإنما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط ، لاقتضاء المعنى مكاناً مطلقاً مبهماً غير معين [43] .

وهذا ما يراه العلوي بقوله أيضاً : " إن ظروف الزمان أدخل في المكانة من ظروف الأمكنة ، ولهذا فإنها جعلت جزءاً من حقيقة الفعل " [44] .

وقد يعترض على حد العلوي أنه لم يقل منصوباً ، وكذلك " قد يمتنع التصريح بـ (في) وهو مع ذلك متضمن معنى (في) عند النحاة ، وذلك نحو : قبل ، وبعد ، ومع ، وإذا ، وفوق ، وتحت ، وإذ ، فأنت تقول : (جئت قبل محمد) ولا يصح أن تقول (في قبل محمد) ، وتقول : (الكتاب فوق المنضدة) ، ولا يصح أن تقول : (في فوق المنضدة) ، ولكن المعنى أنه جاء في الزمان الذي سبق مجيء محمد ، أو الذي جاء بعده ، وأن الكتاب حال في هذا المكان ، فـ (قبل محمد) احتوى المجيء وكان ظرفاً له ، لأن الحدث وقع فيه ، و(فوق المنضدة) احتوى الكتاب وقد حلَّ فيه ، ولابد أنه فضلة ، وإلا فنحو (انطُلِقَ يومان) ، و(سُوفِرَ يوم الخميس) ، متضمن معنى (في) وليس ظرفاً ، وإنما هو نائب فاعل " [45] .

إن مصطلح الظرف مرتبط بالسياق ارتباطاً وثيقاً ؛ ولذا لا يصح إطلاقه إلا على ما كان خارجاً عن نطاق المسند والمسند إليه ، فإذا ما وقع مسنداً أو مسنداً إليه ابتعد عن كونه ظرفاً مع مراعاة أن جملة من نحو : صيم شهرُ رمضان ، تكون لفظة (شهر) فيها ظرفاً صريحاً ؛ لأن الوظيفة سيكون لها دور أساس في إثبات الظرفية مع أن النحاة في مثل هذا التركيب يجعلون لفظة (شهر) المتقدمة مسنداً إليه ؛ لأنهم لم يجدوا من حيث الظاهر مسنداً إليه في التركيب المتقدم وما شابهه والواقع يقضي اعتماداً على المعنى [46] .

أما سيبويه فحدَّه بقوله : " هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ... ، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها " [47] .

ويُفهم من حده أن المفعول فيه دلالته النصب ، فهو مختص بما كان منصوباً من الظروف فلا يمكن إطلاقه على المرفوع او المجرور ، ويفهم من حده أن يقع فضلة ، كقولنا : (سافرت يومَ الخميس) ، أما إذا وقع عمدة امتنعت عنه الظرفية ، فلو قلنا : (صيمَ يوم الخميس) ، فإن وظيفته نائب الفاعل ولا يمكن الاستغناء عنه ، ولا يؤدي الوظيفة الظرفية ، وإذا قلنا : (أكرمتك في يوم الخميس) ، فإن (يوم) مجرور والشرط في الظرف أن يكون منصوباً كما يراه سيبويه .

وهذا المعنى ذكره الأخفش (ت 215 هـ) في حده للظرف ، إذ قال : " إن الظرف منصوب ، والظرف ما يكون فيه الشيء " [48] ، وقال المبرد في حدِّه : " اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء ، فما كان معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى المفعول ، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته ، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه ، وذلك قولك : سرت يوم الجمعة ، وجلست خلف زيد، ودون عبد الله، وقدام أخيك ، فهذه كلها مفعول فيها بأنك جلست في هذه المواضع، وسرت في هذا الحين " [49] .

فإن الأصل في الظرف أن يتضمن معنى (في) ، وإذا ذكرت (في) لم يكن ظرفاً ، وإذا لم تذكر قام مقامها أسماء الزمان والمكان ، وهذا ما أراده العلوي في حده ، والمبرد الذي قال : (في) ومعناه ما استوعاه الوعاء [50] ، فهي علامة لمعرفة الظرف ، لذلك وضع ابن السراج (ت 316 هـ) هذه العلامة في حده قائلاً : " وتعتبره• بحرف الظرف ، أعني (في) فيحسن معه ، فتقول : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، فأنت تريد معنى في " [51] .

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

وقد اعتمد ابن السراج في حده للظرف على الجانب الشكلي المتمثل بدخول (في) ، إذ يرى أن الظرف منصوب ، ويتضح هذا بالتمثيل الذي ذكره مع دلالة القيد الذي ذكره (فأنت تريد معنى في) ، في حين نجد في حد العلوي جانباً دلالياً ، فهو ميَّز بين دلالة ظرف الزمان وظرف المكان بدلالة الوقت والجهة ، لكن ابن السراج لم يراعِ الجانب الوظيفي للتركيب .

وأشار إلى ذلك الدكتور فاضل السامرائي بقوله : " إن معنى قوله تعالى : ((**وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا**)) [52] ، فـ (يوماً) ليس ظرفاً ؛ لأن الاتقاء ليس فيه بل هو قبله ، فكيف يكون ظرفاً وهو لم يقع فيه ؟ ونحو قوله تعالى : ((**وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**)) [53] ، فيوم الحسرة وهو يوم القيامة ليس ظرفاً ؛ لان الإنذار ليس في يوم القيامة ، وإنما هو قبل يوم القيامة ، فلا يكون ظرفاً له بل هو مفعول به " [54] ، فإن شرط نصبه تقديره بفي ، يعني أن المفعول فيه ضربان : ما يظهر فيه (في) ، وما ينتصب بتقديره ، وشرط نصبه تقديره ، وأما إذا ظهر ، فلابد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير (في) [55] ، وهذا ما صرَّح به العلوي بقوله : " إن الظرف من الزمان إنما يكون ظرفاً لتضمنه معنى في ، فإن برزت عنه فهو اسم ، فإذا قلت : القتال اليوم ، فاليوم ظرف للقتال بنفسه ، فإذا قلت : القتال في اليوم ، فالظرف هو قولك (في) واليوم صار اسماً " [56] ؛ لأن هناك من أسماء الزمان وأسماء المكان ما ليس بظروف ، فلم تتضمن معنى (في) كقوله تعالى : ((**يَخَافُونَ يَوْمًا**)) [57] ؛ لأن الخوف لا يقع في ذلك اليوم ، وإنما يخافون نفس اليوم ، وكذلك قوله تعالى : ((**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**)) [58] ، فلا يقع العلم في ذلك المكان ، وإنما الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة ، فإن (يوماً ، وحيث) انتصابهما على المفعول به ؛ لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما [59] .

أما ابن مالك (ت 671 هـ) فأضاف قيداً في حده وهو أن تتعدى إليه سائر الأفعال باطِّراد مع بقاء تضمن معنى (في) ، لذلك قال : " ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد ، لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له " [60] ، احترز بقوله : (باطراد) من نحو : (دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام) ، فإنها متضمنة معنى (في) وليس مطرداً ، فاعترض عليه ابن عقيل (ت 769 هـ) ، (في قوله : " إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى (في) ، لأن المفعول به غير متضمن معنى (في) ، فكذلك ما شُبِّه به ، فلا يحتاج إلى قوله : (باطراد) ليخرجها ، فإنها خرجت بقوله : (ما ضمن معنى في) " [61] ؛ لأنه إذا قُدِّر هذا الحرف معه تغيَّر المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى : ((**يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ**)) [62] ، فإنه لا يصح أن تقول : يعمر في ألف سنة ، لأن المعنى إنما هو يعمر ألف سنة ، لا في ألف سنة ، والفرق واضح بين المعنيين ، فإنك إذا قلت : (عمرت الدار في سنتين) كان المعنى أنه استغرق في تعميرها مدة سنتين ، أو ما يعمر ألف سنة فمعناه يبقى ألف سنة [63] .

أما ابن كمال باشا (ت 940 هـ) فوضع في حدِّه ضابطة هي جواب لسؤال بقوله : " وهو زمان أو مكان وقع فعل مذكور حقيقة نحو : ضربت يوم الجمعة ، أو تقديراً نحو : يوم الجمعة جواباً لمن قال : أيَّ يومٍ خرجتَ " [64] ، فركز في حده على الجانب الشكلي بوضعه علامة عرضية ، وهي أن يكون جواباً لمن قال : (أيَّ يومٍ خرجت ؟) ، فهو لم يركز على الجانب الوظيفي بخلاف العلوي الذي وضع في حده الدلالة بين الفعل وظرفي الزمان والمكان ؛ " لأن بعض الأزمنة أعني الازمنة الثلاثة، مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه، بل دلالته عليه عقلية لا لفظية ، لأن كل فعل لابد له من مكان، نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل ، أي الازمنة الثلاثة، وهو غير المحصور منه ، والمعدود، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان، كما في الأزمنة الثلاثة " [65] .

وبناءً على ما تقدم ، فإن حدود النحاة المتأخرين ولاسيما العلوي تأخذ التضمين على عمومه ولا تفرق بين الاستعمالات

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

المختلفة والدلالات المتباينة للظرف المتضمن (في) ، وغير المتضمن ، كما أنه لم يشر إلى ما نبه عليه سيبويه من معاني الاتصال والانقطاع في الزمن أو استغراق الفعل أجزاء الزمن أو الحدوث في بعضه ، وبيان الدلالة على عدد مرات حدوث الزمن وغير ذلك من المعاني الدقيقة [66] ؛ لذلك كانت حدودهم لا تستغرق جميع المحدود ودلالته ، وقد أشار سيبويه في كتابه إلى تلك الدلالات بقوله : " هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً ، وتصحيح اللفظ على المعنى ، فمن ذلك قولك: متى يُسارُ عليه؟ وهو يجعله ظرفاً ، فيقول : اليوم أو غداً، أو بعد غد أو يوم الجمعة . وتقول: متى سير عليه ؟ فيقول: أمس أو أول من أمس ، فيكون ظرفاً ، على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم ، أو حين دون سائر أحيان اليوم ، ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله ، لأنك قد تقول : سير عليه في اليوم ويسار عليه في يوم الجمعة، والسير كان فيه كله " [67] ، فما كان جواباً لمتى ، أفاد التوقيت نحو : (وصلت إلى البيت صباح الجمعة) ، ولا يراد به الاستمرار ، أما إذا كان الحدث صالحاً للاستمرار ، فهو أمرٌ يعود إلى الحدث نفسه لا إلى التوقيت [68] .

وقد أوضح الأعلم الشنتمري (ت 476 هـ) هذا المعنى بقوله : " اعلم أن الظروف تنقسم قسمين : أحدهما يتضمن أجزاءه كلها الفعل ، والآخر يتضمن جزءاً منه الفعل ، واللفظ يجري على الكل ، فالأول كقولك : صمت اليوم ، والثاني كقولك : ضحكت اليوم ، وتكلمت يوم الجمعة ، وإنما يعلم ذلك بما يعتاده الناس في الأفعال التي تتصل والتي تنقطع ، فإذا كان الفعل يتصل في حال وينقطع في حال كالسير وما أشبهه جاز أن تنوي اتصاله بالظرف كله ، واتصاله ببعضه ، وسواء في ذلك أن تنصب الظرف أو ترفعه " [69] ، فإن الفعل في (صمت اليوم) استغرق الظرف كله دون انقطاع ، وأما ضحكت اليوم أو تكلمت يوم الجمعة فمعناه أن يحدث الفعل في وقت معين من دون أن يستغرق الظرف كله أي هناك انقطاع في الحدث ؛ لأن السؤال بـ (متى) كانت دلالة الحدث منقطعة أي بمعنى لا تستغرق الظرف كله ، والسؤال بـ (كم) كانت دلالة الحدث متصلة أي بمعنى تستغرق الظرف كله ، وهذا ما قاله سيبويه : " ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله ، قولك: سير عليه الليل والنهار، والدهر، والأبد ، وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفاً ، لأنه يريد : في كم سير عليه ، فتقول مجيباً له : الليل والنهار والدهر والأبد ، على معنى في الليل والنهار وفي الأبد " [70] ، فإن الجملة التي تخلو من (في) تختلف في دلالتها عن الجملة التي تحتوي على (في) ، فلو قلنا : (سير عليه الليل والنهار) ، و(سير عليه في الليل والنهار) ، فإن الجملة تدل على اتصال السير ليلاً ونهاراً دون انقطاع في ساعة من ساعاتهما استغراق الظرف ، أما الجملة الثانية فتدل على أن السير قد يحدث في أية ساعة من ساعاته ، ولكن ذلك لا يلزم باستغراق السير ليلاً ونهاراً من دون انقطاع ، فهو لا يحتوي الظرف كله ، فهو محصور في وقت محدود في أية ساعة من ساعات الليل والنهار .

وقال سيبويه : " وإنما جاء هذا على جواب كم ، لأنه جعله على عدة الأيام والليالي ، فجرى على جواب ما هو للعدد، كأنه قال : سير عليه عدة الأيام ، أو عدة الليالي ... وأما متى فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً ، فإنما الجواب فيه : اليوم أو يوم كذا ، أو شهر كذا أو سنة كذا ، أو الآن ، أو حينئذ وأشباه هذا " [71] .

وقد بيَّن الأعلم الشنتمري قول سيبويه بالتفريق بين دلالة (كم) ، ودلالة (متى) بقوله : " واعلم أن (كم) استفهام عن كل مقدر من عدد أو غيره ، و (متى) استفهام عن الزمان فقط ، فإذا وقعت (كم) استفهاماً عن الزمان كان القصد فيها المسألة عن مقداره أو عدده ، و(متى) استفهام عن الزمان من غير اقتضاء مقدار أو عدد " [72] .

أوضح سيبويه في قوله (دلالتين) دلالة على عدد أزمنة الحدث وأمكنته يكون جواباً لـ (كم) ، ودلالة التوقيت أو التحديد يكون جواباً لـ (متى) ؛ فإن بعض الجمل تقع جواباً لـ (كم) ، وهذا غير ممكن مع (متى) فقولنا : (صمت شهراً) يُراد به استغراق الحدث (كم صمت ؟) تقول : (شهراً) ، ولا

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

يجوز أن تقول (متى صمت ؟) ، وبعض الجمل تقع جواباً لـ (متى) ، وهذا غير ممكن مع (كم) ، نحو قولنا : (سافرت يوم الجمعة) ، أو (سافرت في يوم الجمعة) تريد به التوقيت عندما نقول : (متى سافرت ؟) ، ولا يجوز أن نقول : (كم سافرت ؟) .

ولكن هذا لا ينطبق على الحالات جميعها ، فمنها ما يصلح أن يقع جواباً لهما ، فقد ذكر سيبويه ذلك بقوله : " ومما أجرى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار : المحرم وصفر " وجمادى " ، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة ؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا : سير عليه الثلاثون يوماً ، ولو قلت : شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة ، ولصار جواب متى ، وجميع ما ذكرت لك مما يكون على متى ، يكون مجرى على كم ظرفاً وغير ظرف ... وسمعنا العرب الفصحاء يقولون : انطلقت الصيف، أجروه على جواب متى ، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، ولم يرد العدد وجواب كم ، وقال ابن الرقاع :

فقُصرنَ الشتاء بعد عليه * وهو للذود أن يُقسِّمن جار

فهذا يكون على (متى) ويكون على (كم) ، ظرفين وغير ظرفين " [73] .

قال الأعلم الشنتمري موضحاً شاهد سيبويه : " ويجوز أن يكون الشتاء جواباً لـ (كم) ، فيكون قصر ألبانهم في أيام الشتاء كلها ، ويجوز أن يكون في بعض الأيام على جواب متى " [74] ، وهذا ما أكده الدكتور فاضل السامرائي بقوله : " ما يصلح أن يقع جواباً لهما ، نحو قولك : (سرت المحرم) ، و(سرت يوم الجمعة) ، فإن قدَّرتهما جواباً لمتى فقد أردت بهما ذكر الوقت فقط ، ولا يهمنا تطاول الحدث أو انقطاعه ، وإن كان جواباً لكم ، فالمراد به تعيين مدة السير لا وقته ، وهنا استغرق الوقت ، فإن ذكرت (في) فقد نصصت على التوقيت نحو : سرت يوم في• الجمعة " [75] ، فإن جواب (كم) يدل على استغراق الظرف كله لا على سبيل الاحتمال ، وجواب (متى) يدل على تعيين الوقت أو تحديده ، وأما إذا وردت (في) فلا يصح أن يكون جواباً لـ (كم) ؛ لأن دلالتها تبحث عن التعيين والانقطاع ، وتلك المعاني الدقيقة لم يشر إليها العلوي في حده .

ثالثاً : المفعول معه

ممَّا لاشك فيه أن المفعول معه مصاحبٌ للواو لا يفارقها ، وإن كانت لا تعمل بنفسها ، لكنها مانعة من تقديم المفعول معه على عامله ليس كما هو الحال في المفعول به ، فهي " مقوية للفعل حتى يصل إلى الاسم فيعمل فيه " [76] ، ولا يمكن حجرها على معنى العطف بل تؤدي معانياً أخر كالمصاحبة مثلاً ، وكان هذا واضحاً في حدودهم ، وقد ركز العلوي على اللفظ والمعنى في حده بقوله : " هو المذكور بعد واو المصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى " [77] .

اشترط العلوي أن يقع بعد واو المصاحبة ممَّا يخرج واو العطف ، أما قوله : (لمصاحبة معمول فعل) احتراز عن نحو (ضيعته) في : (كُلُّ رجلٍ وضيعته) ، فإنها مصاحبة لكل رجل ؛ لأن الواو بمعنى (مع) ، ويعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد ، فزيد في سرت وزيداً ، مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي في وقع سيرهما معاً ، وفي قولك : سرت أنا وزيد بالعطف يشاركه بالعطف في السير ، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد [78] ، فجعل العلوي المصاحبة لمعمول الفعل معنى ، فالمراد " ما يستنبط من معنى الفعل ، نحو : مالك وزيداً ، أي ما تصنع ، وكاسم الإشارة وحروف التنبيه يستنبط من الأول أُشير ، ومن الثاني أُنبه " [79] ، فجعل العلوي المعنى في ركنين رئيسين ، هما : الموقع بعد واو تعطيه معنى المصاحبة ، والتعلق بالمعمول الذي لم يشترط فيه كونه فاعلاً أو مفعولاً .

أما سيبويه فحدَّه قائلاً : في باب " ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنه مفعول معه ... ، كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك: ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك " [80] ، فحدَّه بالتمثيل ، وهو قوله : (امرأ ونفسه)

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

دلالة على المصاحبة ، فهما لا يفترقان ، فإن الدلالة على المصاحبة توجب النصب في الاسم الذي بعدها ، لكن الأمر يختلف في (أنت وشأنك) ، و (كلُّ رجلٍ وضيعته) ، إذ يوجب هذا التركيب الرفع .

قال ابن جني : " ومن ذلك قولهم في قول العرب : كلُّ رجل وصَنْعتُه وأنت وشأنُك معناه : أنت مع شأنِك وكل رجل مع صنعته فهذا يوهم مِن أمَمٍ أن الثاني خبر عن الأوّل كما أنه إذا قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله : مع شأنك خبر عن أنت ، وليس الأمر كذلك بل لعمري إن المعنى عليهِ غير أن تقدير الإعراب على غيره ، وإنما شأنك معطوف على أنت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنه قال : كلُّ رجل وصنعته مقرونان وأنت وشأنُك مصطحِبان " [81] ، فيكون الاصطحاب بين شيئين ، فقول سيبويه : (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) لمعنى مع فصيلها ، " وليس يتصور هذا الترك إلا فيما بين الناقة والفصيل ؛ لأن المعنى على أن يخلَّ الفصيل فلا يمنع من أن يرضعَ ، ولا يفرق بين الناقة وبينه ، ولو أنك أردت إفراد كل واحد منهما بالترك ، ومثل أن تقول : تركت الناقة في المرعى ، وترك الفصيل في البيت ، لم يكن هذا النصب ؛ لأن الترك هاهنا يكون بمعنى (الإرسال) في الناقة وبمعنى (الحبس) في الفصيل " [82] .

يُفهمُ من حد سيبويه أن المفعول معه ينتصب بعد إتمام الكلام إلا أن هناك مَنْ• جوَّز (كلُّ رجلٍ وضيعته) ، إذ جعل (ضيعته) مفعولاً معه مع عدم مجيئها بعد إتمام الكلام [83] .

وإن كانت الواو بمعنى (مع) ، " فليس كل موضع يكون فيها بمعنى (مع) ، فإن الاسم ينصب بعدها ، ألا ترى أنهم قالوا : (كل رجل وضيعتُه) ، و(كل طائرٍ وشكلُه) فلم ينصبوا وإن كان المعنى مع ضيعته ومع شكله " [84] .

ويتضح لنا أن التمثيل الذي وضعه سيبويه للمفعول معه مصاحب للفاعل لا للمفعول ؛ لأنه أورد الفعل (تُرِكَ) مبنياً للمجهول ، فيحل المفعول به محل الفاعل ، فهذا يقوم على أساس المعنى لا على أساس اللفظ ، على حين لا نجد التمثيل في حدِّ العلوي ، وإنما اكتفى بمعمول الفعل لفظاً أو معنى .

أما ابن جني فلم يغادر التمثيل في حده ، إذ قال : " هو كل ما فعلت معه فعلاً ... وذلك قولك : قمت وزيداً " [85] ، فإن دلالة حد ابن جني أن تسبق واو المصاحبة بفعل ، ليخرج منه (كلُّ رجلٍ وضيعته) ، زيادة على ذلك أنه فرَّق بين واو المصاحبة وواو العطف بالتمثيل ؛ لأن واو المعية هي للمصاحبة بين شيئين سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا ، والعطف هو التشريك في الحكم سواء تصاحبا أم لا ؛ لذلك قال العلوي في هذا المعنى : " أن يكون العطف غير جائز ، ومتى كان الأمر كذلك وجب النصب ، كقولك : جئت وزيداً ، لأن الضمير المتصل المرفوع لا يجوز العطف عليه إلا بعد تأكيده " [86] ، فإنه لم يرفع بالحمل على التاء ؛ لأن التاء (فاعل) ، وقد جرى من الفعل مجرى أحد أجزائه ، فلم يحسن العطف عليه ، كما لا يحسن العطف على نفس الفعل ، ولو عطف على التاء لم يُفهم منه معنى المصاحبة والاقتران [87] .

وقد اعتمد ابن جني في حده على الجانب المعنوي ، وهو إفادة الوضع المذكور (معنى المصاحبة) ، في حين نجد العلوي يركز على الجانب اللفظي والمعنوي ، ونرى أن حد العلوي أكثر تطوراً ودقة من حد ابن جني ، لذا يؤخذ على حد ابن جني بـ " مجيء المصاحب نائباً على الفاعل ، والنائب باعتبار المعنى مفعولاً لا فاعلاً ، ودخول ما كان مخفوضاً بـ (مع) ، نحو : سرت مع زيد ، وما كان منصوباً على المفعول به نحو : صاحبت زيداً ، في الحد ، وهذا خلاف الواقع ، وليس في المثل الذي ذكره ما يسدُّ تلك الفجوة ، إذ قد يكون المراد منه جانباً من الجوانب دون الشمولية لذلك الموضع النحوي " [88] .

أما الزمخشري فأعطى حدَّه شكلاً دلالياً بقوله : " هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) ، وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً ، نحو قولك : ما صنعت وأباك " [89] ، إذ اشترط في حده النصب ، وأن الواو المتضمنة معنى (مع) وساطة للفعل المتقدم إلى المنصوب (المفعول معه) ، فإنك إذا

قلت (ما صنعت وزيداً ؟) ، فإن زيداً ينتصب بالفعل (صنعت) بوساطة الواو ، فإنك إذا قلت : ما صنعت ؟ ، لم يمكنك أن تعديه إلى زيد وتوقعه عليه ، إذ لا تقول أيَّ شيءٍ صنعت زيداً ، وكذا (جاء البرد والطيالسة) ، لا يمكنك أن تقول : جاء البرد الطيالسة ، فتأتي بالواو ، لتتوسط بينهما ، وتوصل الفعل إلى الاسم ، فأجروها مجرى الهمزة في أذهبت " [90] ، فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار ، كقولك : (ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه) ، وقولك : (ما أنت وعبدُ الله) ، و(كيف أنت وقصعةً من ثريد) [91] ، بيدَ أن الاسم بعد الواو يحتمل الجر والرفع والنصب عند احتمال دلالته على المعنيين العطف أو المعية ، قال سيبويه : " وزعموا أن ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً ؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث " [92] .

أما أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) ، فقال في حده : " كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع) وقبلها فعل وفاعل " [93] ، إذ اشترط في حده أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً ، أما في قولك : ضربت زيداً وعمراً ، فمعطوف اتفاقاً لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو : حسبك وزيداً درهم ، فإن الكاف مفعول في المعنى ، إذ المعنى يكفيك [94] ، فالذي دفعهم إلى ذلك أن المفعول معه يأتي بمعنى المفعول به ، وأخذ الفعل المتقدم لمفعول به مرتين أمر محال على حد فهمهم ؛ لانه لم يتعدَّ إلى اثنين [95] ، فـ (ضربت زيداً وعمراً) للعطف لا للمعية فيه نظر ؛ لأن هذا ممَّا يحتمل المصاحبة وعدمها من التعبيرات الاحتمالية ، فقولنا : (جئت دفاعاً عنك) ، فلو أمعنا النظر في (دفاعاً) لوجدنا أنه يحتمل المفعول لأجله والحال ، فالأولى ان يُقال : إنه إذا أُريد معنى المصاحبة ، فهو مفعول معه وإلا فهو عطف [96] ، وهذا ما أشار إليه العلوي ، إذ جعل المعنى هو الذي يحدد المفعول معه للتعلق بالمعمول سواء كان فاعلاً أم مفعولاً وليس كحد العكبري الذي اقتصر على الفاعلية .

وقد انماز ابن عصفور(ت 669 هـ) في حده ، إذ أضاف قيدين ، للوصول بما يعيّن المعنى ، قيد النصب ، وقيد تضمين معنى المفعولية بقوله : " الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المتضمن معنى المفعول به " [97] .

فإن أصل المفعول معه أن يكون معطوفاً بيد أنه عدل به إلى النصب ؛ لما لُحِظَ فيه من معنى المفعول به ، فلو قلنا : (استوى الماء والخشبة) ، و(جاء البرد والطيالسة) نصبه على جهة المفعولية .

أما ما يراه العلوي في المثالين المتقدمين فإن انتصابهما ليس على جهة المفعولية ، وإنما هو منصوب على الحال ، فيكون المعنى أنه استوى مقارناً للخشبة ومقترناً بالطيالسة ، فكان مشعراً بالحال ، ودالاً عليه [98] ، وأرى أنه جانب الصواب في كلامه ، فـ (استوى الماء والخشبة) فإنك تريد (ساوى الماء الخشبة) ، و(استوى مع الخشبة) ، و(جاء البرد والطيالسة) ، إنما نصبت لما لحظت : جاء البرد بالطيالسة [99] ؛ لأن " المعنى هاهنا على أن الطيالسة والبرد كانا معاً ... فكأنهما تجيء معه من حيث أنها ، إذ لم يستعمل إلا عند وقوع البرد صارت كالشيء يجيء بمجيء الشيء " [100] ، فإن التنصيص على المصاحبة معناه " مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم ، كجئت وزيداً أو• لا كاستوى الماء والخشبة ، وبذلك فارقت واو العطف ؛ فإنها تقضي المشاركة في الحكم ، ولا تقضي المقارنة في الزمان " [101] ، ولو كان الأمر كذلك ، فالمثال السابق (كلُّ رجلٍ وضيعته) ؛ لأصبح مفعولاً معه ، فهو مقترن بالحال .

ووضع ابن مالك للمفعول معه حداً على أساس المعنى بالتشبيه بقوله : " الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة " [102] ، شبه بين منصوب واو المعية ومجرور ـ مخفوض ـ (مع) ، وهو

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

جانب دلالي والاسم المعدى بالهمزة ، مثل : أذهبت زيداً ، وهو جانب لفظي ؛ لإظهار معنى المفعول به .

ونعلم أن الفعل اللازم يصبح متعدياً بدخول الهمزة ، فإن الاسم المنصوب يصل الفعل إليه بإعانة الواو الدالة على المعية [103] ، فإن الواو تقترب من (مع) لكن لا تمثلها " وأظن أن القدماء من النحويين أصابوا في رأيهم ، أن الواو في مثل : (ما أنت والكلام ؟) تؤدي معنى : (مع) وتعمل النصب ، وفي تسميتهم إياها (واو المعية) ، مع أن أصلها غامض جداً ، وواو المعية تستعمل في الجمل الكاملة أيضاً ، نحو (استوى الماء والخشبة) ، أي : كان سطح الماء في الخشبة ، فمعنى الواو في هذا المثال ، وفي أكثر الأمثلة الفصيحة ، لا يطابق معنى (مع) تماماً ، بل هو أخص منه ، كأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثر به " [104] ، وأرى في حده جانباً من التناقض ، إذ لا صلة بين مخفوض ـ مجرور ـ (مع) ومنصوب معدى الهمزة [105] .

ونلحظ أن العلوي ركز على معنى المصاحبة ومعمول الفعل لفظاً أو معنى ، وأرى أنه أصاب كبد الحقيقة ، لأن واو المصاحبة مقترنة بالزمان أو المكان لا غير ، وأما ما قاله الدكتور فاضل السامرائي : " فليس اقتران زمان أو مكان إنما هو لعموم المصاحبة " [106] ، فكلام فيه نظر ، فلو قلنا : " (قمت وزيداً) كان الاقتران بالزمان ، أي : وقت القيام كان وقتاً واحداً ، و(سرت والنهر) ، و(مشيت والطريق) كان الاقتران في المكان فلا يشترك النهر مع ما قبله في السير ، وكذلك الطريق ، فأما (ما لك وخالداً ؟) ، و(كيف أنت وخالداً ؟) " تأولوه على معنى ... ودعاهم إلى ذلك أنهم كرهوا العطف على ضمير مجرور الذي هو الكاف " [107] ، و(كيف أنت وخالداً ؟) فمعناه (كيف تكون أنت وخالداً) ، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً في قول سيبويه [108] .

يلحظ الباحث أن ثمة دلالة زمنية في تقدير فعل للمفعول معه أو تأويله فهو اقتران زماني وليس لعموم المصاحبة .

وحدَّه ابن هشام قائلاً : " اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى (مع) ، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كسرت والطريقَ " [109] ، إذ أشار في حده إلى اسم فضلة ليخرج ما كان فعلاً ، نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، وقد جاءت الواو فيه للدلالة على المصاحبة ، أو جملة اسمية نحو : سرت والشمس طالعة ، فقد اعتمد دلالة الفضلة ، ولو قلنا : (جاء زيد وعمر) ، فهو يرى أن الواو تفيد المصاحبة ، مثلما تفيد العطف [110] ؛ " لأن العطف يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويجهل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر " [111] ، وأما قولهم : (علفتها تبناً وماءً بارداً) [112] ، فإن العطف ممتنع ؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف ، فلا يقال : علفتها ماءً ، فيذهبون إلى تأويل فعل مناسب (أنلتها) ، أو يقدرون عاملاً محذوفاً (سقيتها) [113] ، فإنه ممتنع العطف والمعية ، وقولهم أيضاً [114] :

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

أي إن الحواجب لا تشارك العيون في التزجيج ، وإن معنى التزجيج (التدقيق والتطويل) ، فإنه لا فائدة في الإخبار بمصاحبة العيون للحواجب ، فانتفاء فائدة الإعلام بها ؛ لأنها مصاحبة لها دوماً ، فأما يؤولون فعلاً أو يقدرون فعلاً (كحَّلن العيونا) لمناسبة المعنى [115] .

أما مايراه الدكتور فاضل السامرائي من أن " المعنى والقصد ، فإن قصد التنصيص على المصاحبة نصب ، وإن لم يقصد ذلك عطف ، ففي قولك : (جاء محمد وخالد) لا يكون العطف أرجح وإنما هو بحسب المعنى والقصد " [116] ، فإن المعنى والقصد ركنان مهمان لكنه ـ كما يبدو لي ـ غير كافٍ للتوصل إلى المفعول معه ، فلابد من أن يسبق بفعل أو بتقديره أو بتأويله أو بما يشابهه ، وترافقه المصاحبة ، فلا يمكن أن تعدها مفعولاً معه وكذلك (ما شأن عبد الله وأخيه) فيها معنى

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

المصاحبة لكنهم عطفوها ، و(ما شأنك وزيداً) فيها معنى العطف ، لكنهم نصبوها على تأويل فعل .

ومن هذا كله نرى أن للمعنى والقصد أثراً كبيراً في فهم التراكيب النحوية ، لكن لا يمكننا أن نستغني عن الفعل أو بتقديره أو ما يشابهه ، زيادة على أثر الحركة الإعرابية ، فهي ترافق المعنى والقصد وتظهرهما ، ولعل الخطّاطة الآتية توضح أبرز النتائج التي توصلنا إليها من أقوال سيبويه وابن جني والعلوي لمعرفة المفعول معه :

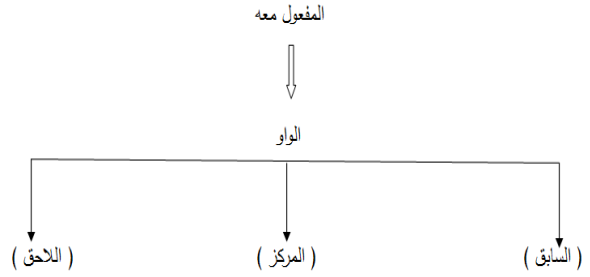

(الفعل أو ما يشابهه أو تأويل فعل) (المعنى والقصد) (الحركة الإعرابية أمارة من أمارات اللفظ والمعنى)

سرت والطريقَ ← تحقق الفعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية = مفعول معه

قمت وزيداً ← تحقق الفعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية = مفعول معه

ضربت زيداً وعمراً ← تحقق الفعل والمعنى والقصد = مفعول معه

أنا سائرٌ وأخي ← تحقق ما يشابه الفعل والمعنى والقصد = مفعول معه

ما لك وزيداً ← تأويل فعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية = مفعول معه

كيف أنت وزيداً ← تأويل فعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية = مفعول معه

كيف أنت وقصعةً من ثريد ← تأويل فعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية = مفعول معه

كلُّ رجلٍ وضيعته ← انعدم الفعل أو ما يشابهه أو تأويله والحركة الإعرابية (تحقق المعنى والقصد) : انعدم المفعول معه .

كلُّ طير وشكله ← انعدم الفعل أو ما يشابهه أو تأويله والحركة الإعرابية (تحقق المعنى والقصد) = انعدم المفعول معه

ما شأن عبد الله وأخيه ← انعدم الفعل أو ما يشابهه أو تأويله والحركة الإعرابية (تحقق المعنى والقصد) = انعدم المفعول معه

أنت وشأنُك ← انعدم الفعل أو ما يشابهه أو تأويله والحركة الإعرابية (تحقق المعنى والقصد) = انعدم المفعول معه .

رابعاً : الحال

الحال فضلة مسوق لبيان الهيأة أو التوكيد ، وقد ركزت أكثر الحدود على التفريق بين معنى الحال ومعنى الصفة ، ولم يكن العلوي بعيداً عن هذا المعنى في حده ، إذ قال : " هو اللفظ الدال على هيئة• الفاعل ، والمفعول ، تحقيقاً ، أو تقديراً بأصل وضعها " [117] .

وقد احترز العلوي من الصفة ؛ لأنها عارضة وليس بأصل وضعها بدلالة الهيأة ؛ " لأن المراد في الحدود : أن يكون لفظ المحدود دالاً على ما ذُكِرَ في الحد ، وقولك : عالم ، في جاءني رجل عالم ... لا دلالة في لفظ عالم ، على أنه بيان [لهيأة] فاعل ، إذ لفظ عالم ههنا مثلها في قولك : زيد رجلٌ عالمٌ ، مع أنها مبنية [لهيأة] خبر المبتدأ ، لا هيأة الفاعل ... بخلاف الحال ، فإن راكباً في قولك : جاءني زيد راكباً ، ورأيت زيداً راكباً ، لفظ فيه دلالة على كونه [هيأة] الفاعل ، أو المفعول ، حتى لو قلت : رجلٌ قائماً أخوك ، لم يجز لعدم الفاعلية ، أو المفعولية في (رجل) " [118] ، فإن دلالة الحال تحقيقاً أو تقديراً بأصل

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

وضعها ، فإنها وصف الهيأة فإذا قلنا : (جاء زيد مسرعاً) ، فـ (مسرعاً) حال وصفت هيأة (زيد) في حالة سرعته ـ أي في ذلك الوقت ـ ولم يكن وصفاً مطابقاً ولازماً لزيد ، وتلك الحالة من دلالة النعت ، لذلك خرج العلوي من حده ما كان صفة ؛ لأن الصفة تمثل حالة ثابتة ملازمة ، فلو قلنا : (جاء زيدُ المسرعُ) تمثل صفة له ، وكأنه المعروف بتلك الصفة .

وقد أراد العلوي قدر الإمكان أن يكون حده جامعاً مانعاً ، لكن يُعترضُ عليه ما كان الحال جملة ، بعد عامل ليس معه ذو حال لا يبين هيأة الفاعل أو المفعول [119] ، كقول امرئ القيس :

وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكلِ [120]

فإن جملة (والطير في وكناتها) وقعت حالاً ، وهي لا تبين هيأة الفاعل أو المفعول .

أما سيبويه فقال في حده : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ... وذلك قولك : ضربت عبد الله قائماً وذهب زيدُ راكباً " [121] ، إذ استعمل سيبويه التمثيل المبني على اعتبار المعنى الذي يأتي بهم مفعولاً فيها ، ممّا يدل على أن أبوابه لم تمتزج بالمنطق ، ولذا قال في موضع آخر : " باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر لأنه حال يقع فيه فينتصب لأنه مفعول فيه " [122] ، ففي قوله يضمن معنى الحال بيد أنه يطلق عليه تسمية المفعول فيه ، وربما سوغ له أن الحال فيها دلالة النصب وشبهها بالظرف من حيث حملها على المعنى المتضمن (في) ، وهذا ما ذكره العلوي في شروط الحال بقوله : " أن تكون مقدرة بفي ، وإنما وجب اعتبار ذلك لأنها مشبهة للظرف " [123] ، وهذا ما أكده الدكتور رياض السواد بقوله : " ربط سيبويه هذا الموضع النحوي بالمفاعيل وكأنه حاول أن يجد تفسيراً لحركة الفتحة التي تدل على آخره ، مع أن هذا يؤدي إلى التداخل الوظيفي بين الموضوعات النحوية ، فتركيب من نحو : ذهب زيدٌ راكباً ، يكون فيه المنصوب حالاً ، وهي وظيفة بنية والدمج بينها وبين وظيفة الظرف أو المفعول فيه في تركيب من نحو : صمت شهر رمضان جانب من جوانب الخلط في المفاهيم " [124] ، فهي مرتبطة بزمن الفعل ودلالته ممَّا يجعلها شبيهة بالمفعول فيه ، وهذا ما أراده العلوي أيضاً في قوله السابق .

وأطلق المبرد اسم المفعول فيه ، وكأنها تنصب عنده نصب الظرف [125] ، وأما الفراء فيطلق عليها اسم القطع [126] ، ومعنى القطع أراد به النعت ، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع فيه وخالفه ، فقولنا : (رأيت زيداً كريماً) ، فينصب كريماً على القطع [127] ، ففرق " بين الحال وبين الصفة ، فإن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ ، والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد القائم ، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الإسم وليس بقائم ، وتقول : مررت بالفرزدق قائماً وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فقولك : قائماً إنما ضممت به إلى الأخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً ، فهذا فرق ما بين الصفة والحال وهو أن الصفة لا تكون إلا لإسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان ، والحال قد تكون للإسم المشترك والإسم المفرد " [128] .

وأشار المبرد إلى المعنى الذي يتضمنه الحال بقوله : " جاءني زيد ماشياً لم يكن نعتاً ؛ لأنك لو قلت : جاءني زيد الماشي لكان معناه المعروف بالمشي ، وكان جارياً على زيد ؛ لأنه تحلية له ، وتبيين أنه زيد المعروف بهذه السمة ؛ ليفصل ممن اسمه مثل اسمه بهذا الوصف ، فإذا قلت : جاءني زيد ماشياً لم ترد أنه يعرف بأنه ماش، ولكن خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال، ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها " [129] ؛ لأن الحال متغيرة كما يراها العلوي ، فتختلف عن الصفة ؛ لأن الصفة فيها إشارة إلى الثبوت ، فلو قلنا : (هذا خالدٌ ذكيٌ) ، فهو متصف بالذكاء ، فلا ترتبط بدلالة الحاضر ، وإن قلنا : (هذا خالدٌ ذكياً) ، فإن المعنى مرتبط في وقت الحاضر ـ أي وقت الإشارة إليه ـ ويبدو واضحاً في قول ابن

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

السراج : " وإنما سميت ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه ، تطاول الوقت أو قصر ، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما يأت من الأفعال ويبتدأ بها " [130] .

وحد ابن السراج الحال في كتابه الأصول بقوله : " [هيأة] الفاعل أو المفعول أو صفته في ذلك المخبر عنه " [131] ، إذ أضاف شرطاً في حده بقوله : (أو صفته) في وقت الحاضر ، ومعنى (جاء عبد الله راكباً) : جاء عبد الله في هذه الحال [132] ، بدلالة الوقت الحاضر ، فلقد اشترط أن يكون الحال مذكوراً لبيان الهيأة ، وبعبارة أخرى : أن يكون (مفهماً في حال كذا) ، وهذا الشرط الدلالي يميزه عن النعت المنصوب ، مثل : (رأيت رجلاً راكباً) ، فإن النعت هنا مسوق لتقييد المنعوت به ، وهو لم يفهم (في حال كذا) بطريق القصد وإنما أفهمه بطريق اللزوم ؛ لأن المقصود بالذات التقييد بالنعت ، وإن لزم منه بيان الهيأة بالعرض ، ويميزه أيضاً عن التمييز ، ولاسيما إذا كان التمييز وصفاً مشتقاً مثل (لله درُّه فارساً) ؛ لأن التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية [133] ، وهذا ما أشار إليه العلوي بقوله : " فإنها وإن أتت للفاعل والمفعول ، فليس بأصل وضعها ، وإنما هو عارض فيها " [134] ؛ لأن الصفة ليس غايتها أن تكون لفاعل أو مفعول ، بل تدل على معنى في موصوفها ، فلو قلت : (هذا زيد واقفاً) فإن الجملة تشير إلى مفعول في المعنى ، ولو قلت : (زيدٌ في الدار قائماً) ، فإن الجملة تشير إلى فاعل في المعنى [135] ، وهذا المعنى عند العلوي يشابه ظاهر كلام ابن السراج في قوله : " والحال منتصب لشبهه بالمفعول ؛ لأنه جيء به بعد إتمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليلٌ على المفعول " [136] .

ونلحظ أن ابن السراج لم يشر في حده إلى الحال الجملة كما بينا سابقاً في البيت الشعري لامرئ القيس [137] ، وعليه يحمل تحديد ابن الحاجب [138] ، وابن كمال باشا [139] ، وعلي بن اسكندر الركوي [140] مع اختلاف يسير في الألفاظ .

أما الرماني (ت 384 هـ) فحده قائلاً : " انقلاب المعنى في صفة النكرة عمَّا كان عليه للزيادة في الفائدة " [141] ، فكأنه يربط بين الحال والصفة ؛ لأن الحال بين صفة متحولة غير ثابتة في النكرة لزيادة المعنى ، ونلحظ أن حده دلالي يشوبه الغموض في تقريب المعنى ، في حين نجد حد ابن جني أكثر دقة ووضوحاً في هذا الموضع بقوله : " الحال وصف [هيأة] الفاعل أو المفعول به ، ولفظهما نكرة تأتي بعد معرفة ، قد تم الكلام عليها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى " [142] .

وقد أشار في حده إلى الهيأة ليخرج النعت والخبر من حده ؛ لأن الخبر والنعت وصفان كلاهما ، فإن ابن جني خصص الحال بوصف الهيأة ؛ لأن ما دلَّ على هيأة صح أن يقع حالاً مثل : (وهذا بسراً أطيب منه رطباً) ، فالبسر والرطب متقاربان في المعنى ، فالتمر يكون أولاً بسراً ثم يتحول رطباً فلا تكلف في التقدير [143] .

وقال الرضي (ت 688 هـ) : " كل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق " [144] ، فتظهر عناية النحاة للمعنى في شروط الحال ، فمنها شرط التنكير ، إذ اشترط البصريون أن تكون الحال نكرة [145] " وإنما وجب أن تكون نكرة لأنها فضلة في الخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه فائدة يستفيد منها المخاطب وإنما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع " [146] ، فإن جاءت معرفة أولوها على زيادة الألف واللام [147] ، و" مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفاً لفظاً فهو منكر معنى " [148] ، على حين أجاز البغداديون ويونس أن تكون الحال معرفة مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا : (جاء زيد الراكب) ، وفصَّل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو : زيدٌ الراكب أحسن منه الماشي ، فالراكب والماشي حالان ، وصح ورودهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير زيدٌ إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح ورودها بلفظ المعرفة ، فلا يجوز (جاء زيد الراكبَ) ، إذ لا يصح (جاء زيدٌ إن ركب) [149] .

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

وقد جعل سيبويه (العراك) في بيت لبيد بن ربيعة• في موضع الحال ، وهو معرفة في قوله [150] : فأرسلها• العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

ويرى العلوي أن المعنى فيها معتركة ، وإن كانت بلفظ المعرفة ، فإنها غير معرفة [151] ، وقال الأعلم الشنتمري : " وجاز هذا لأنه مصدر ، ولو كان اسم فاعل لم يجز " [152] ، وقال أبو العباس المبرد : " واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دل على موضعه ، وصلح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصباً ؛ وذلك قولك: أرسلها العراك ، وفعل ذلك جهده وطاقته ؛ لأنه في موضع : فعله مجتهداً ، وأرسلها معتركةً ؛ لأن المعنى : أرسلها وهي تعترك، وليس المعنى أرسلها لتعترك " [153] .

ووصف ابن يعيش ذلك الشذوذ الذي لا يقاس عليه بقوله : " وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر ؛ لأن لفظها ليس بلفظ الحال ، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام ، لم تقل العرب : أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيدٌ القائم لوجود لفظ الحال والتحقق أن هذا نائب عن الحال وليس بها " [154] ؛ لذلك اشترط العلوي أن تكون نكرة ، فإنه يراها خبراً من جهة المعنى ، واشترط أيضاً أن يكون صاحب الحال معرفة ، فلو كان نكرة لكانت مساوية له ، وللاتباع أولى من نصبها على الحال ، فإن الصفة أقعد من الحال في معناها لديمومة استمرارها [155] .

وقال ابن السراج في ذلك : " وقبيح أن تكون الحال من نكرة ؛ لأنه كالخبر عن النكرة والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها ...، فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام ، تقول : جاءني رجل من بني تميم راكباً ، وما أشبه ذلك " [156] ، فإن الحال وصاحبها ليسا إلا خبراً ومبتدأ تحولا إلى جملة ، وكما يشترط ابن السراج أن يكون المبتدأ معرفة ؛ لأنه مخبر عنه ، فكذلك صاحب الحال ، فإذا وصف ، فإنه يقترب من المعرفة ويجوز أن يخبر عنه ، وكذلك الحال خبر وزيادة في الفائدة والخبر ، لذا يشترط أن تكون نكرة ؛ لأنه يخبر بغير المعروف [157] ، والحال من النكرة ليس بجيد [158] .

واشترط النحاة أن تكون الحال مشتقة [159] ، وذكروا أسماء جامدة نصبت على الحال [160] ، من ذلك الحال الموطئة ، وهي الحال الجامدة الموصوفة ، مثل قوله تعالى : ((**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا**)) [161] ، وجعل ابن هشام وابن عقيل والسيوطي هذا الشرط غالباً لا ملتزماً [162] .

ويرى الباحث أن الاشتقاق شرط لفظي ؛ ليناسب القواعد النحوية ، لذا استعمل العلوي التأويل للحال غير المشتقة لاجئاً إلى المعنى ؛ لأنها " لا تدل على [هيأة] الفاعل أو المفعول إلا بالاشتقاق " [163] .

إن شروط الحال [164] ، عوامل مكملة لمعاني الحد ، فلا يمكن الاستغناء عنها ، وإن كانت عبارات الحد موجزة تغني عن الإطالة وتبيين دلالة الحال .

ونرى فيما تقدم أن العلوي قد رصد العلاقة بين الحال والمعنى بحده للحال وشروطها وشروط صاحبها كما بين الدلالة الزمنية وعلاقتها بالحال وجواز عمل المعنى فيها .

خامساً : التمييز

يعدُّ التمييز من المفاهيم النحوية التي تزيل الإنكار أو الإبهام شكلاً ومضموناً ، إذ نرى أن بعض الحدود النحوية اقتصرت على الجانب الوظيفي الذي يؤديه في التركيب النحوي للوصل إلى المعنى المراد ، وبعضها الآخر اقتصر على الجانب الشكلي ، وهي وسيلة لا تخلو من فائدة ، وإن كانت تعليمية ، ونلحظ أن الجانب الوظيفي في معرفة المعنى هو الأكثر ملاءمة للمفهوم النحوي .

ولم يضع العلوي حداً للتمييز ، وإنما اعتمد على حدي الزمخشري وابن الحاجب ، بقوله : " وأحسن ما قيل في معناه ، وبيان ماهيته ما ذكره ابن الحاجب والزمخشري " [165] ، فقد

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

ركز العلوي على الجانب الوظيفي في معرفة معنى التمييز سواء في حد الزمخشري أم في حد ابن الحاجب اللذين ارتضاهما وكان مقتنعاً بهما ، لكنه فاضل بينهما وسيأتي الكلام على ذلك لاحقاً .

أما سيبويه فحده قائلاً : " إذا قلت : لي مثله ، فقد أبهمت ، كما أنك إذا قلت : لي عشرون ، فقد أبهمت الأنواع ، فإذا قلت : درهماً ، فقد اختصصت نوعاً ، وبه يعرف من أي نوع ذلك العدد و فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على الأنواع ، على الشجاعة والفروسية والعبيد ، فإذا قال : عبداً فقد بين من أي أنواع المثل " [166] .

وقد راعى سيبويه الجانب الوظيفي في إزالة الإبهام الحاصل في التركيب النحوي ، فقوله : (لي عشرون) كان التعبير مبهماً ، وإذا قلت : (لي عشرون درهماً) ، فإن المعنى اتضح بكلمة (درهماً) التي ميزته عن غيره ، فيكون منصوباً ؛ لذا قال العلوي : " ولا يجوز تغييره عن النصب ، بأن يكون مضافاً ؛ لأن النون إنما تحذف لأجل الإضافة ... فلهذا وجب إجراؤه على صورته من غير تغيير " [167] ، فالمعيار المذكور في حده ليس سمة التمييز وحده بل سمة الحال والبدل والنعت ، فلو قلنا : (شاهدت رجلاً طويلاً) ، فإن (طويلاً) ميزت الرجل عن غيره ، وأزالت الإبهام المذكور ، ويبدو أن حد سيبويه عام لا يختص بباب التمييز .

وقد ذكر سيبويه في موضع آخر من كتابه جعل التمييز مفعولاً فيه ، ما نصه : " وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً وتفقأت شحماً ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة " [168] ، فقد أراد سيبويه إخراج اللفظ من وضعه بقوله : (امتلأت ماءً) و(تفقأت شحماً) كان الأصل (من الشحم) و و(من الماء) و وحذفت (من) وأُسْقِطَت (ال) ، وانتصب تمييزاً [169] .

وقد اعطى سيبويه دوراً مهما للجانب الذاتي لهذا الموضع النحوي لحمل التمييز على المفعول فيه ، ومما تجدر الأشارة إليه أن فكرة المفعولية بقيد (فيه) التي ذكرها في النص المتقدم غير واضحة ، فلا يفهم من (امتلأت ماءً) ما يفهم من (صمت شهر رمضان) ، إلا إذا أُرِيْدَ به أن يكون الفاعل ، والذي هو ضمير في التركيب المتقدم الظرف الذي يحل فيه الماء ، وهو خلاف ما ذكره ؛ لأنه أراد أن يكون لفظ (ماءً) هو المفعول فيه [170] .

أما الفراء فوضع حداً شكلياً بصحة تقدير (من) بقوله : " وهو مما يفسر للمبتدئ : أن ينظر إلى (من) فإذا حسنت فيه ، ثم ألأقيت نصبت ، ألا ترى أنك تقول : عليه عدل ذلك من صيام " [171] ، إذ اعتمد في حده على الجانب الشكلي من دون النظر في الجانب الوظيفي والدور الذي يؤديه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نظر إلى (مِنْ) كي يحترز من الحال ؛ لأن الحال متضمنة معنى (في) وإن ما ذكره سمة عامة لا تختص بالتمييز ؛ فينتقض حده باسم (لا) النافية للجنس ، نحو : (لا رجلَ قائمٌ) ، فإن التقدير (لا من رجلٍ قائمٌ) [172] ، واما تضمنه معنى (مشنْ) فليس المقصود أنه يقبل دخول (من) عليه ، فمن التمييز ما يقبل دخول (من) كقولنا : (لله درُّك بطلاً !) ، فتصبح بدخول (من) : (لله درُّك من بطلٍ !) ، ومنه ما لا تدخل عليه (من) لكنه يعرب تمييزاً كقولنا : (جاء ستة عشر طالباً) ، فلا تقول فيه : (جاء ستة عشر من طالب) ، و(حسن محمد خلقاً) ، فلا تقول فيه : (حسن محمد من خلق) ، وإنما التضمن أمر راجع إلى المعنى ، فمعنى (جاء ستة عشر طالباً) : (جاء ستة عشر من الطلاب) ، ومعنى (حسن محمد خلقاً) : (حسن محمد من جهة خلقه) [173] .

وفرق العلوي بين الحال والتمييز من جهة المعنى لأمرين قائلاً : " أما أولاً : فلأنه يفسر بمن ، ومن موضوعة للتفسير والبيان ،

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

وأما ثانياً : فلأنه إذا كان منصوباً على الحال كان مقيداً ؛ لان الحال من شأنها ان تكون قيداً لما هي منتصبة عنه " [174] ، فقد يزيل التمييز الإبهام عن الذات أو النسبة بخلاف الحال الذي يبين الهياة ، فلو قلنا : (عندي رطلٌ سمناً) ، فإن كلمة (سمن) أزالت الإبهام الحال في المقدار ، وهو على معنى (عندي رطل من سمن) ، ولو قلنا : (جاء زيدٌ راكضاً) فإن (راكضاً) حال قد بينت هيأة زيد ، فلا يقال : (جاء زيدٌ من راكضٍ) .

وقال ابن هشام : " ما يحتمل والتمييز ـ من ذلك (كرُمَ زيدٌ ضيفاً) ، إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أن تدخل عليه (منْ) ، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز ، فالأحسن إدخال (مِنْ) " [175] .

وقد أوضح الدكتور فاضل السامرائي هذا المعنى بقوله : " وتقول : (كرم محمد أخاً) ، فإن كنت تعني أن أخا محمد هو الذي كرم ، كانت (أخاً) تمييزاً ، وإن كانت تعني أن محمداً كرم عندما صار أخاً ، كان أخاً حالاً " [176] .

وقد كان الزمخشري موضحاً للتمييز في حده ، إذ قسمه على قسمين : قسم يتعلق بالجملة ، وقسم يتعلق بالمفرد ، فهو عنده " رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته ، فمثاله في الجملة : طاب زيدٌ نفساً ... ومثاله في المفرد : عندي راقود خلاً " [177] .

وقد ركز في حده على الجانب الوظيفي في التركيب النحوي برفع الإبهام الحاصل ؛ فإن حده عام يدخل فيه الحال وغيره ، فقال العلوي : " فقولنا رفع عام فيه وفي غيره ؛ لأن الحال يرفع الإبهام ، والمفاعيل كلها رافعة للإبهام مما انتصبت " [178] .

فكان العلوي دقيقاً بقوله ؛ لأن الحال والمفاعيل كلها تزيل الإبهام الحاصل ، فلو قلنا : (جاء زيد مسرعاً) ، فإن كلمة (مسرعاً) تعرب حالاً ، فهي تزيل الإبهام الحاصل في المجيء ، وهذه الصفة مشتركة بين الحال والتمييز ؛ لانهما اسمان نكرتان ، فضلتان ، رافعتان للإبهام [179] ، وقال عبد القاهر الجرجاني : " اعلم أن التمييز منصوب كالحال ، ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام ، فإذا قلت : تفقأ زيدٌ ، كان الفعل قد أخذ فاعله ، فلما احتجت إلى شيء يبين نثبته ، إذ لا يكون ما بعد الفاعل إلا المفعول ، كقولك : تفقأ زيد شحماً ، بمنزلة قولك : جاءني زيدٌ راكباً " [180] ؛ لذا يرى العلوي أن الإبهام لا ينفك عن وقوعه في التمييز سواء كان مفرداً أم جملة [181]

ومثل الزمخشري لنوعين من التمييز ، وهما : ما كان جملة او مفرداً ، فالتمثيل الذي ذكره (طاب زيدٌ نفساً) ، إذ يرى العلوي أن الطيب مسند في اللفظ إلى زيد وهو في الحقيقة مسند إلى مقدر متعلق بزيد ، فالإبهام الحاصل من جهة المعنى باعتبار الجزأين لا باعتبار أحدهما ، فأصله (طابت نفسه) ؛ لأن الفعل صفة للفاعل لكنها أزيلت عنه لأجل المبالغة [182] ، وقد عبر ابن يعيش عن هذا المعنى بقوله : " قولك : طاب زيد ... لا يوصف زيد بالطيب ... فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه ، وإنما أسند إليه مبالغة وتاكيداً ، ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى ، والتأكيد انه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعني ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو ان تطيب نفسه بان تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل : طاب زيد نفساً " [183] ، فإن الشيء إذا ذكر على جهة الإبهام ثم فسر كان أبلغ مما ذكر من أول وهلى على جهة الإيضاح فتكون النفوس متطلعة ومتشوقة إلى فهمه لغرض المبالغة [184] .

أما المفرد بقوله : (عندي راقود خلاً) ، فيقول العلوي : " إن الإبهام فيه إنما وقع من جهة اللفظ المجرد ، من غير اعتبار نسبته إلى غيره " [185] ، فإن كلمة (خل) أزالت الإبهام عن (راقود) ؛ لانه مبهم في نفسه ، وهو واقع في ذات .

ومن هنا يمكن القول : إن تلك الدلالات لم يشر إليها الزمخشري في حده ، زيادة على التنكير والتبعيض المشتملة

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

بدلالته على معنى (منْ) ، لذلك قال العلوي في حد الزمخشري : " لا يسلم من التشوش " [186] .

أما ابن الحاجب فحده قائلاً : " ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة " [187] و فقد راعى الجانب الوظيفي بإزالة الإبهام في التركيب النحوي سواء في الذات أم في النسبة ، قال العلوي : " أبصرت عيناً باصرة ، فإن قولنا : باصرةٌ ، قد رفع الإبهام عن قولنا : عين ؛ لأنها عند إطلاقها تحتمل معاني كثيرة ، فإذ قلت : باصرةً ، فقد رفعت إبهامها ، خلا أن الإبهام فيها ليس مستقراً في أصل وضعها ، وإنما عرض من أجل الاشتراك بينها وبين غيرها ؛ لأن وضع اللفظ المشترك إنما هو على واحد من معانيه لا بعينه " [188] ، وخرج من حده الحال ؛ لأنها ترفع الإبهام عن هيأة الذات لا عن نفسها [189] ، فإن حد ابن الحاجب أكثر دقة من حد الزمخشري الذي خرج الحال من حده ؛ لذا قال العلوي : " ما ذكره ابن الحاجب أدق وأكمل " [190] ، وإن كان حده ينتقض بالصفة كقولنا : (جاءني رجل طويل) ، فإن كلمة (رجل) مبهمة بالوضع ، صالحة لكل من أفراد الرجال ، فبذكر أحد أوصافه تميز عمَّا يخالفه كما تميزه عن (قصير) ، فبكلمة (طويل) يرفع الإبهام المستقر [191] .

واشتمل حد ابن الحاجب على نوعي التمييز (المذكور) ، ويعني به المفرد أو الذات ، والمقدر يعني به الجملة أو النسبة .

وأما قول العلوي : " فما كان تاماً بالجملة الفعلية ، فكما جاز أن تقول : طاب زيدٌ نفساً ، فيجوز أن تقول : طابت نفسُ زيدٍ ، من غير تغييره في المعنى " [192] ، ففيه نظر ؛ لأن المعنى مختلف بين (طاب زيدٌ نفساً) ، و(طابت نفسُ زيدٍ) .

وقد ورد في دلائل الإعجاز ما نصه : " ووزان هذا أنك تقول : اشتعل البيت ناراً ، فيكون المعنى أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول ، وأنها قد استولت عليه ، وأخذت في طرفيه ووسطه ، وتقول: اشتعلت النار في البيت ، فلا يفيد ذلك، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانباً منه ، فأما الشمول ، وأن تكون قد استولت على البيت ، وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة .

ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل: ((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)) [193] ، لتفجير للعيون في المعنى ، وأوقع على الأرض في اللفظ ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس ، وقد حصل بذلك من معنى الشمول هاهنا مثل الذي حصل هناك ، وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيوناً كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها ، ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل : وفجرنا عيون الأرض، أو العيون في الأرض ، لم يفد ذلك ، ولم يدل عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض ، وتبجس من أماكن منها " [194] .

فالعدول أكثر اتساعاً وشمولاً وتأكيداً ومبالغةً ؛ لأن المعنى يكون فيه من الجزء إلى الكل (طابت نفس زيد) ، اتسعت معنى عندما نقول : (طاب زيدٌ نفساً) ؛ لأن في المثال الأول أسندت الطيب إلى النفس مباشرة ، وفي المثال الثاني أسندته إلى (زيد) كله وخصصت النفس بالذكر ، فقد مدحته مرتين ، مدحته كله بقولك : (طاب زيد) ، ويدخل في ذلك نفسه ، ثم خصصت النفس بالذكر فكنت مدحته مرتين [195] ، فالتمييز المحول عن الفاعل أو المفعول أنه قد حول الإسناد عنه إلى غيره ، لقصد المبالغة [196] ، أي في إسناد الطيب لزيد ، فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أن طاب من جميع الوجوه ، فالمبالغة من حيث أول الكلام [197] .

وجاء في حاشية الصبان " أنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب " [198] ، وهذا المعنى أشار إليه العلوي ـ كما ذكرنا سابقاً ـ وإن لم يفرق في المعنى بين التركيبين (طاب زيدٌ نفساً) ، و(طابت نفسُ زيدٍ) ، وكذلك يختلف المعنى في التركيب النحوي بين النصب والجر ، كقولنا : (عندي رطلٌ زيتاً) و (عندي رطلُ زيتٍ) ، قال الرضي : " فهذه المقادير ، إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير ؛ لأن

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

قولك : عندي عشرون درهماً ، وذراع ثوباً ، ورطل زيتاً ، المراد بعشرون ، فيه ، هو الدراهم ، لا مجرد العدد ، وبذراع : المذروع لا ما يذرع به ، وبرطل : الموزون ، لا ما يُوزن به ، وكذلك في غيرهما " [199] ، فإذا أردت الآلة تعين الجر بالإضافة ولا يصح النصب ، أي عندك الرطل وليس عندك الزيت ، وأما إذا أردت النصب (عندي رطلٌ زيتاً) ، فالمعنى عندك زيتٌ وزنه رطل " والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير ، لا يجوز إلا إضافتها ، نحو : عندي منوا سمن ، وقفيز برٍّ ، وذراع ثوبٍ ، يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن ، والمكيال الذي يكال به البر ، والآلة التي يذرع بها الثوب ، وإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من " [200] ، فالتركيب النحوي في النصب يختلف عن الجر ، أما ما ذهب إليه الرضي بقوله : " ويدخل فيه المضاف إليه في نحو خاتم فضةٍ ، كما يدخل فيه إذا انتصب ؛ لان معنى النصب والجر سواء " [201] ، وكذا ما ذهب إليه العلوي أيضاً بقوله : " فما كان تاماً بالتنوين ، كقولك : عندي رطلٌ زيتاً ، كما جاز أن تنصبه جاز أن يكون مجروراً من غير فساد لمعناه ، فتقول فيه : عندي رطلُ زيتٍ " [202] ، فلا نسلم بما قالاه ؛ لأن المعنى مختلف ، ففي قولنا : (عندي رطلٌ زيتاً) ، يكون الكلام قد تم بالمبتدأ المؤخر (رطلٌ) ، ثم جئت بعدها بما يفسر الرطل ، فكأنك أخبرت بخبرين : أحدهما : (عندي رطلٌ) ، حتى إذا انصرف الذهن عن الكلام ، وظن المخاطب أنه تم ، قلت : (زيتاً) ، بخلاف قولك : (عندي رطلُ زيتٍ) ، فالكلام جعلته سرداً واحداً ، فلم يتم بكلمة (رطل) ، حيث أن السامع ينتظر بقية الكلام ، فالتمييز في الأولى منتصب بعد تمام الكلام ، فإذا أردت الإبهام ، أي إبهام الأمر على السامع اولاً ، ثم إيضاحه فيما بعد ، وكله راجع إلى المقام وقصد المتكلم ، إذا كان يستدعي ذلك ، وهذا المعنى غير متوفر في الإضافة [203] .

وخلاصة القول : إن الحدود النحوية لم تشر إلى تلك الدلالات الناشئة من التراكيب النحوية ، ولاسيما حد الزمخشري وحد ابن الحاجب اللذين ارتضاهما العلوي ، وإن كان على ما يبدو أن حد ابن الحاجب أقرب من حد الزمخشري .

الخاتمة :

بعد أن عرض البحث لأثر المعنى ودوره الكبير في رسم الحدود النحوية صار لزاماً الوقوف على أهم النتائج الواردة فيه .

1/ راعى العلوي في حده الجانب الوظيفي ليتمم به المعنى بقوله : (على جهة وقوعه عليه) .

2/ أدخل العلوي في حده ما كان مجروراً مثل : (مررت بزيدٍ) ، وهذا ـ على ما يبدو لي ـ ينتقض بالحد الجامع المانع .

3/ معظم الحدود النحوية اعتمدت على القياس النحوي من دون النظر في دلالة المفعول به في التركيب النحوي .

4/ مال العلوي في تسمية المصطلح (المفعول فيه) إلى البصريين بقوله : (ظرف من الزمان أو ظرف من المكان) .

5/ فرّق العلوي بين العلاقة المعنوية بين الفعل وظرف الزمان من جهة والفعل وظرف المكان من جهة أخرى ؛ لأن الفعل يدل على ظرف الزمان بصيغته ، فيتعدى سواء كان مختصاً أم مبهماً ، وليس المختص كذلك في ظرف المكان .

6/ لم تشر حدود النحاة إلى المفعول فيه بأنه يجب أن يكون فضلة ، فهو لا يقع مسنداً أو مسنداً إليه ، إذا وقع مسنداً أو مسنداً إليه فلا يكون فضلة .

7/ إن الظروف إذا تضمنت معنى (في) يكون الحدث واقعاً فيها ، نحو : (صمت يوم الخميس) ، و(سافرت يوم العيد) ، فمعظم الحدود ركزت على هذا المعنى .

8/ أشار سيبويه إلى دلالتين مهمتين في المفعول فيه ، دلالة على عدد أزمنة الحدث ، وأمكنة تكون جواباً لـ (كم) ، ودلالة التوقيت أو التعيين يكون جواباً لـ (متى) ، وقد أهمل العلوي هاتين الدلالتين .

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

9/ ركز العلوي في حده على ركيزتين رئيستين ، هما :
أ/ الموقع بعد واو المصاحبة .
ب/ التعلق بالعمل سواء كان فاعلاً أم مفعولاً .
10/ خرج العلوي من حده العطف معتمداً على المعنى واللفظ ، أعني الفعل أو ما ينوب عنه .
11/ يلحظ الباحث أن المنصوب بعد الواو على أنه مفعول معه بتقدير فعل فهو مرتبط بدلالة زمنية ، أي اقتران زماني لا غير .
12/ أشار العلوي في حده إلى عبارة (بأصل وضعها) ليخرج الصفة من حده ، وإن أتت لهيأة الفاعل والمفعول ، فهي ليس بأصل وضعها وإنما هي عارضة .
13/ ركز العلوي على الدلالة الزمنية فهي تميز الحال من النعت ؛ لأن الحال مرتبط بالوقت الحاضر ، والنعت متصف بالثبوت غالباً .

14/ إن تغير لفظ المصطلح سواء كان قطعاً أم حالاً لا يؤدي في بعض الأحيان إلى تغير مفهوم الحد ، ولكن يبقى المعنى العنصر الأساس في تحديد تلك المصطلحات .

15/ يرى النحاة أن الحال تأتي نكرة ، وإن كانت بلفظ المعرفة ، فإنها منكرة معنى ، وقد وافقهم العلوي في ذلك .

16/ نجد أن حد العلوي أكثر دقةً من الحدود الأخرى وإن كانت الحدود كلها غير جامعة ولا مانعة ، لكن حد العلوي أقرب تلك الحدود لمصطلح الحال .

17/ تابع العلوي حد ابن الحاجب ؛ لأنه أقرب الحدود وأقلها طعناً ، زيادة على ذلك انه خرَّج الحال من حده .

18/ راعت الحدود الجوانب الوظيفية والجوانب الشكلية ، إذ إن الوظيفة التي يؤديها التمييز في التركيب النحوي أقرب للمعنى من الجوانب الشكلية .

19/ إن التمييز يرفع الإبهام ، فالمنصوب أوسع معنى وأشمل وأبلغ لمراعاة المقام من التمييز المجرور .

20/ لم يراع العلوي مسألة الاختلاف في التراكيب النحوية ، إذ إن الاختلاف فيها ينجم عنه اختلاف في المعنى ، فالمعنى مختلف بين (طاب زيدٌ نفساً) و(طابت نفس زيدٍ) .

21/ إن الرضي والعلوي جعلا التمييز المنصوب لا يختلف في الدلالة عن التمييز المجرور ، ونحن أثبتنا خلاف ذلك .

الهوامش

(1) يُنظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني : (2 / 331) ، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي : (مج 2 / 526) ، والأعلام ، خير الدين الزركلي : (8 / 143) ، ومعجم المؤلفين ، رضا كحالة : (4 / 93)

(2) يُنظر : هُجَر العلم ومعاقله في اليمن ، إسماعيل بن علي الأكوع : (1 / 501) ، والإمام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية ، أحمد محمود صبحي : (22)

(3) الأعلام : (8 / 143) ، ومعجم المؤلفين : (4 / 93)

(4) يُنظر : البدر الطالع : (2 / 331) ، وتاريخ الأئمة الزيدية في اليمن حتى العصر الحديث ، محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة : (101) ، وهدية العارفين : (مج 2 / 526)

(5) يُنظر : هدية العارفين : (2 / 526) ، وتاريخ الأئمة الزيدية : (102) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (643)

(6) يُنظر : هدية العارفين : (2 / 526) ، والإمام المجتهد : (23)

(7) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 202)

(8) الإيضاح في شرح المفصل : (1 / 244)

(9) يُنظر : دلائل الإعجاز : (55)

(10) شرح الرضي على الكافية : (1 / 334)

(11) م . ن : (1 / 334)

(12) الحد النحوي وتطبيقاته : (205)

(13) يُنظر : شرح اللمحة البدرية ، ابن هشام : (2 / 61)

(14) يُنظر : شرح الحدود النحوية : (200)

(15) الكتاب : (1 / 35)

(16) المقتصد في شرح الإيضاح : (1 / 595)

(17) التفاحة في النحو : (17)

(18) يُنظر : الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، سليمان بن علي الضحيان ، بحث ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، العدد السابع ، السعودية ، 1433 هـ / 2012 م : (23)

(19) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 203)

(20) شرح اللمع ، ابن برهان العكبري : (1 / 106)

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

([21]) يُنظر: الحد النحوي وتطبيقاته : (204)
([22]) المفصل في علم العربية : (60)
([23]) شرح المفصل ، ابن يعيش : (1 / 124)
([24]) الجمل في النحو : (316)
([25]) يُنظر: شرح عيون الاعراب ، المجاشعي : (126)
([26]) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح : (1 / 580)
([27]) الكليات : (808)
([28]) الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية ، إبراهيم بن حسن بن علي ضبع ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1426 هـ : (38)
([29]) أسرار النحو : (106)
([30]) يُنظر: أسرار العربية : (178)
([31]) يُنظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : (2 / 41)
([32]) يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد الخضري : (1 / 196)
([33]) يُنظر: أسرار العربية : (179)
([34]) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبَّان : (2 / 184)
([35]) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري : (1 / 515) ، وحاشية الخضري : (1 / 196)
([36]) معاني النحو ، فاضل السامرائي : (2 / 153)
([37]) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 277 ، 280)
([38]) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي : (147)
([39]) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 277 ، 280)
([40]) شرح الرضي على الكافية : (1 / 487)
([41]) يُنظر: المقتضب (هامش المحقق) : (4 / 337) ، وشرح ابن عقيل : (1 / 526) ، وحاشية الصبان : (2 / 185)
([42]) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 277)
([43]) يُنظر: شرح اللمع ، ابن برهان العكبري : (1 / 122)
([44]) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 279)
([45]) معاني النحو : (2 / 155)
([46]) يُنظر: الحد النحوي وتطبيقاته : (239)
([47]) الكتاب : (1 / 403 ـ 404)
([48]) معاني القرآن ، الأخفش الأوسط : (1 / 54)
([49]) المقتضب : (4 / 328)
([50]) يُنظر: م . ن : (1 / 45)
• وردت كذا في النص والصحيح (تعدُّه)
([51]) الأصول في النحو : (1 / 190)
([52]) البقرة : 48
([53]) مريم : 39
([54]) معاني النحو : (2 / 154)
([55]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : (1 / 487)
([56]) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 279 ـ 280)
([57]) النور : 37
([58]) الأنعام : 124
([59]) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح : (1 / 518 ـ 519)
([60]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : (91)
([61]) شرح ابن عقيل : (1 / 527)
([62]) البقرة : 96
([63]) يُنظر: معاني النحو : (2 / 156)
([64]) أسرار النحو ، ابن كمال باشا : (133)
([65]) شرح الرضي على الكافية : (1 / 491)
([66]) يُنظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية : (52)
([67]) الكتاب : (1 / 216)
([68]) يُنظر: معاني النحو : (2 / 161)
([69]) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمري : (1 / 431)
([70]) الكتاب : (1 / 216) ، ويُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : (2 / 108 ـ 109)
([71]) م . ن : (1 / 217) ، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية : (1 / 493)
([72]) النكت في تفسير كتاب سيبويه : (1 / 432)
([73]) الكتاب : (1 / 217 ـ 219)
([74]) النكت في تفسير كتاب سيبويه : (1 / 434)
• وردت كذا في النص والصحيح : (سرتُ في يوم الجمعة)
([75]) معاني النحو : (2 / 161)
([76]) اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري : (1 / 282) ، وترشيح العلل في شرح الجمل ، صدر الأفاضل الخوارزمي : (156)
([77]) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 359)
([78]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : (1 / 515)
([79]) أسرار النحو : (136)
([80]) الكتاب : (1 / 297)
([81]) الخصائص : (1 / 283)
([82]) شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني ، تح : خديجة محمد حسين باكستاني ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1407 هـ ـ 1408 هـ : (99)
• عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري النحوي ، قدم مصر ، وحُفِظَ عنه شيءٌ من اللغة وغيرها ، صنَّف كتاباً في النحو سمَّاه التبصرة ، يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي : (2 / 123)

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

([83]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : (2 / 452)
([84]) شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني : (101)
([85]) اللمع في العربية : (51)
([86]) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 361)
([87]) شرح اللمع في النحو : (202)
([88]) الحد النحوي وتطبيقاته : (243)
([89]) المفصل في علم العربية : (76)
([90]) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح : (1 / 659 ، 660 ، 661)
([91]) المفصل في علم العربية : (77)
([92]) الكتاب : (1 / 300)
([93]) اللباب في علل البناء والإعراب : (1 / 279)
([94]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : (1 / 515 ـ 516)
([95]) يُنظر: الحد النحوي وتطبيقاته : (249)
([96]) يُنظر: معاني النحو: (2 / 206)
([97]) المقرَّب ، ابن عصفور : (1 / 158) ، وتقريب المقرب ، أبو حيان الأندلسي : (65)
([98]) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 361 ـ 362)
([99]) يُنظر: الجمل في النحو ، الزجاجي : (317) ، وشرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الاشبيلي : (2 / 452)
([100]) شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني : (98)
• وردت كذا في النص والصحيح : (أم)
([101]) حاشية الصبان : (2 / 197)
([102]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : (99)
([103]) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح : (1 / 660) ، وشرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : (2 / 452)
([104]) التطور النحوي في اللغة العربية ، برجستراسر ، ترجمة : رمضان عبد التواب : (131 ـ 132)
([105]) يُنظر: الحد النحوي ونطبيقاته : (246)
([106]) معاني النحو : (2/ 206)
([107]) شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني : (101)
([108]) يُنظر: الكتاب : (1 / 300)
([109]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام : (2 / 239) ، وشرح الأشموني : (1 / 222) ، وشرح التصريح على التوضيح : (1 / 528) ، وحاشية الصبان : (2 /197 ـ 198)
([110]) يُنظر: شرح الأشموني : (1 / 223) ، وشرح التصريح على التوضيح : (1 / 528 ـ 529) ، وحاشية الصبان : (2 / 198 ـ 199)
([111]) شرح الرضي على الكافية : (1 / 516)
([112]) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد اختلفوا في تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه : حتى شتت همالة عيناها ، ويرويه العلامة الشيرازي على أنه عجز بيت ، وصدره :
لما حططت الرحل عنها واردا ، يُنظر: شرح ابن عقيل : (1 / 541)
([113]) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك ، المرادي : (2 / 667) ، وشرح ابن عقيل : (1 / 541) ، وشرح الأشموني : (1 / 226)
([114]) البيت للراعي النميري ، يُنظر: شرح ابن عقيل : (2 / 242)
([115]) يُنظر: شرح الأشموني : (1 / 226) ، وشرح التصريح على التوضيح : (1 / 535) ، وحاشية الصبان : (1 / 206 ـ 207)
([116]) معاني النحو: (2 / 208)
• وردت كذا في النص والصحيح (هيأة)
([117]) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 284)
([118]) شرح الرضي على الكافية : (2 / 7 ـ 8)
([119]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : (2 / 8)
([120]) يُنظر: ديوان امرئ القيس : (19)
([121]) الكتاب : (1 / 44)
([122]) الكتاب : (1 / 391)
([123]) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 285) ، ويُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : (2 / 224) ، والأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي : (2 / 110)
([124]) الحد النحوي وتطبيقاته : (251)
([125]) يُنظر: المقتضب : (4 / 300) ، والمدارس النحوية ، شوقي ضيف : (126
([126]) يُنظر: معاني القرآن (هامش المحقق) ، الفراء : (1 / 12) ، والأصول في النحو : (1 / 216)
([127]) يُنظر: الأصول في النحو : (1/ 216)
([128]) الأصول في النحو : (1 / 214) ، ويُنظر: الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري : (31) ، وشرح المفصل ، ابن يعيش : (2 / 57)
([129]) المقتضب : (4 / 300)
([130]) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 286)
([131]) الأصول في النحو : (1 / 213)
([132]) شرح المفصل ، ابن يعيش : (1 / 326 ـ 327)
([133]) يُنظر: النحو والدلالة : (127)
([134]) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 284)
([135]) يُنظر: م . ن : الصفحة نفسها
([136]) الأصول في النحو : (1 / 213)
([137]) يُنظر: ديوان امرئ القيس : (19)
([138]) يُنظر: الكافية في النحو : (24)
([139]) يُنظر: أسرار النحو : (137)
([140]) يُنظر: إظهار الأسرار في النحو : (105)

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

(141) رسالتان في اللغة : (69)
(142) اللمع في العربية : (52)
(143) الكافية في علم النحو : (24)
(144) شرح الرضي على الكافية : (2 / 32)
(145) يُنظر : الأصول في النحو : (1 / 214) ، وشرح المفصل ، ابن يعيش : (2 / 62 ـ 63) ، وشرح الرضي على الكافية : (2 / 15) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 285)
(146) الحلل في إصلاح الخلل : (135)
(147) يُنظر : الكتاب : (1 / 375) ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : (3 / 230 ـ 231)
(148) شرح ابن عقيل : (1 / 572)
(149) يُنظر : شرح ابن عقيل : (1 / 573) ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : (2 / 256)
• وهو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري ، كان من شعراء الجاهلية وفرسانهم ، يُنظر : الشعر والشعراء ، ابن قتيبة : (1 / 274)
(150) يُنظر : شرح ديوان لبيد بن ربيعة : (86) ، والكتاب : (1 / 372) ، والمقتضب : (3 / 237)
• وردت في ديوانه (فأوردها) ، يُنظر : شرح الديوان : (86)
(151) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 603)
(152) النكت في تفسير كتاب سيبويه : (1 / 534)
(153) المقتضب : (3 / 237 ـ 238)
(154) شرح المفصل ، ابن يعيش : (2 / 62 ـ 63)
(155) يُظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 285)
(156) الأصول في النحو : (1 / 214)
(157) يُنظر : الإعراب والمعنى في القرآن الكريم ، محمد أحمد خضير : (67)
(158) يُنظر : إعراب القرآن ، النحاس : (4 / 162)
(159) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (135) ، والتوطئة ، أبو علي الشلوبين : (212) ، وشرح الرضي على الكافية : (2 / 32) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 285)
(160) شرح المفصل ، ابن يعيش : (2 / 61)
(161) مريم : 17
(162) يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام : (5 / 427) ، وشرح ابن عقيل : (1 / 571) ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : (2 / 245)
(163) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 285)
(164) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (135) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (1 / 285)
(165) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 95)
(166) الكتاب : (2 / 172)
(167) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 101)
(168) الكتاب : (1 / 204 ، 205)
(169) يُنظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : (4 / 1622)
(170) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (261 ، 262)
(171) معاني القرآن ، الفراء : (1 / 320)
(172) يُنظر : شرح ابن عقيل : (1 / 601) ، وشرح التصريح على التوضيح : (1 / 617)
(173) يُنظر : معاني النحو : (2 / 270)
(174) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 98)
(175) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : (2 / 622)
(176) معاني النحو : (2 / 271)
(177) المفصل في علم العربية : (83 ، 84)
(178) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 95)
(179) يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : (2 / 513)
(180) المقتصد في شرح الإيضاح : (2 / 691)
(181) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 96)
(182) يُنظر : م . ن : (2 / 97 ، 100)
(183) شرح المفصل ، ابن يعيش : (2 / 75)
(184) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 100)
(185) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 99)
(186) م . ن : (2 / 97)
(187) الكافية في علم النحو : (24)
(188) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 96)
(189) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (2 / 53) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 96)
(190) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 97)
(191) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (2 / 53)
(192) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 101)
(193) القمر : من الآية : (12)
(194) دلائل الإعجاز : (101 ، 102)
(195) يُنظر : معاني النحو : (2 / 275)
(196) يُنظر : شرح الأشموني : (1 / 265)
(197) يُنظر : حاشية الصبان : (2 / 298)
(198) حاشية الصبان : (1 / 290)
(199) شرح الرضي على الكافية : (2 / 57)
(200) همع الهوامع : (2 / 264)
(201) شرح الرضي على الكافية : (2 / 54)
(202) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (2 / 101)

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

([203]) يُنظر: معاني النحو: (2 / 279)

روافد البحث :

ـ القرآن الكريم

أولاً : الكتب المطبوعة

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ابن حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي ، (ت 745 هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، د. رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقهرة ، (د. ت) ، (د . ط) .

ـ أسرار العربية ، الأنباري ، أبو البركات بن عبد الرحمن (ت 577 هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، (د . ط) ، (د . ت) .

ـ أسرار النحو ، ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سلمان) (ت 940 هـ) ، تحقيق : د. أحمد حسن حامد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 2 ، (د . م) ، 1422 هـ / 2002 م .

ـ الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت 911 هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، بيروت ، 1406 هـ / 1985 م .

ـ الأصول في النحو ، ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت 316 هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط 3 ، بيروت ، 1417 هـ / 1996 م .

ـ إظهار أسرار في النحو ، الركوي ، زين الدين محمد بن بير علي بن اسكندر (ت 981 هـ) ، عُني به أنور بن أبي بكر السينجي الداغستاني ، دار المناهج ، ط 1 ، جدة ، السعودية ، 1430 هـ / 2009 م .

ـ إعراب القرآن ، النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338 هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط 2 ، 1405 هـ / 1985 م .

ـ الإعراب والمعنى في القرآن الكريم ، محمد أحمد خضير ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، (د . ط) ، (د . ت) .

ـ الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1980 م .

ـ الإمام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية ، د. أحمد محمود صبحي ، منشورات العصر الحديث ، (د . ت) .

ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت 624 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط 1 ، القاهرة ، 1406 هـ / 1986 م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ، (ت 761 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، (د . ت) .

ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، الشوكاني محمد بن علي محمد (ت 1250 هـ) ، ط 1 ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1348 هـ .

ـ تاريخ الأئمة الزيدية في اليمن حتى العصر الحديث ، زبارة محمد بن محمد بن يحيى (ت 1380 هـ) ، بقلم وعرض محمد زينهم محمد عزب ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية ، (د . ط) ، بورسعيد ، القاهرة ، (د . ت) .

ـ ترشيح العلل في شرح الجمل ، الخوارزمي صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت 617 هـ) ، تحقيق : عادل محسن سالم العميري ، ط 1 ، جامعة أم القرى ، 1419 هـ / 1998 م .

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله (ت 672 هـ) ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1387 هـ / 1967 ، (د . ط) .

ـ التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط 2 ، القاهرة ، 1414 هـ / 1994 م .

ـ التفاحة في النحو ، النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت 338 هـ) ، تحقيق : كوركيس عواد ، مطبعة العاني ، بغدا ، 1385 هـ / 1965 ، (د . ط) .

ـ تقريب المقرب ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحقيق : د.عفيف عبد الرحمن ، دار المسيرة ، ط 1 ، 1402 هـ / 1982 م .

ـ التوطئة ، الشلوبين أبو علي عمر بن محمد (ت 645 هـ) ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، (د . ط) ، القاهرة ، 1981 .

ـ توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك ، المرادي ابن أم قاسم (ت 749 هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط 1 ، 1422 هـ / 2001 م .

ـ الجمل في النحو ، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337 هـ) ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط 1 ، 1404 هـ / 1984 م .

ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الشيخ الخضري محمد بن عفيفي الباجور (ت 345 هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، (د . ط) ، (د . ت) .

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، الصبَّان أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت 1206 هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوقيفية ، (د . ط) ، (د . ط) .

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

ـ الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري ، د. رياض السواد ، دار الراية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان ، الأردن ، 1430 هـ / 2009 م

ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد السيد (ت 521 هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، مركز ودود للمخطوطات ، (د . ط) ، (د . ت) .

ـ الخصائص ، ابن الجني أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، (د . ط) ، (د . ت) .

ـ ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط 5 ، (د . ت) .

ـ رسالتان في اللغة ، الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384 هـ) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، (د . ط) ، 1984 م .

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت 769 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، ط 2 ، دار مصر للطباعة ، 1980 م .

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني علي بن محمد بن عيسى (ت 900 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1375هـ / 1955 م .

ـ شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري خالد بن عبد الله (ت 905 هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ / 2000 م .

ـ شرح الحدود النحوية ، الفاكهي ، أحمد بن عبد الله ، (ت 972 هـ) ، تحقيق : د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط 2 ، 1414 هـ / 1993 م .

ـ شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي علي بن مؤمن (ت 669 هـ) ، تحقيق : د.صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1982 م .

ـ شرح ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق : د. إحسان عباس ، التراث العربي ، الكويت ، (د . ط) ، 1962 م .

ـ شرح الرضي على الكافية ، الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن (ت 688 هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط 2 ، 1996 م .

ـ شرح عيون الإعراب ، المجاشعي ، أبو الحسن علي بن فضال (ت 479 هـ) ، تحقيق : حنا جميل حداد ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الاردن ، ط 1 ، 1406 هـ / 1985 م .

ـ شرح المفصل ، ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي (ت 643 هـ) ، صححه وعلق عليه مشيخة الأزهر ، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، (د . ت) .

ـ شرح اللمع ، العكبري ، أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان (ت 456 هـ) ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط 1 ، الكويت ، 1404 هـ / 1984 م .

ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت 761 هـ) ، تحقيق : د. هادي نهر ، مطبعة اليازوري ، عمان ، الاردن ، (د . ط) ، (د. ت) .

ـ شرح اللمع في النحو ، جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني (ت 543 هـ) ، تحقيق : د. محمد خليل مراد حربي ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، بيروت و لبنان ، 1428 هـ / 2007 م .

ـ الشعر والشعراء ، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت 276 هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، (د . ط) ، (د . ت) .

ـ الفروق اللغوية ، العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت 395 هـ) ، حققه وعلق عليه : محمد إبراهيم سلم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د . ط) ، (د . ت) .

ـ الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر (ت 646 هـ) ، تحقيق : د. صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، ط1 ، القاهرة ، مصر ، 1431 هـ / 2011 م .

ـ الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط 3 ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1988 م .

ـ الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت 1049 هـ) ، تحقيق : د . عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ط 2 ، 1419 هـ / 1998 م .

ـ اللباب علل البناء والإعراب ، العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسن (ت 616 هـ) ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 1416 هـ / 1995 م .

ـ اللمع في العربية ، ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ) ، تحقيق : سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1988 م .

ـ المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 7 ، (د . ت) .

ـ مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، عبد الله محمد الحبشي ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، الإمارات ، 1425 هـ / 2004 م .

ـ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1401 هـ / 1981 م .

ـ معاني القرآن ، الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت 215 هـ) ، تحقيق : د. هدى محمد قراعة ، الناشر مكتبة الخانجي ، مصر ، ط 1 ، 1411 هـ / 1990 م .

ـ معاني القرآن ، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207 هـ) ، عالم الكتب ، ط 3 ، 1403 هـ / 1983 م .

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95

ـ معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك للطباعة والنشر ، ط 2 ، 1423 هـ / 2003 م .
ـ معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 ، 1414 هـ / 1993 م .
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت 761 هـ) ، تحقيق : د. مازن مبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط 1 ، 1384 هـ / 1964 م .
ـ المفصل في علم العربية ، الزمخشري جار الله محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538 هـ) ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1425 هـ / 2004 م .
ـ المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471 هـ) ، تحقيق : د.كاظم بحر مرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، الجمورية العراقية ، 1982 م .
ـ المقتضب ، المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285 هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، مصر ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، 1415 هـ / 1994 ، (د . ط) .
ـ المقرَّب ، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد (ت 669 هـ) ، تحقيق : د. أحمد عبد الستار الجواري ، ود. عبد الله الجبوري ، ط 1 ، 1972 م .
ـ المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، العلوي يحيى بن حمزة (ت 749 هـ) ، تحقيق : د. هادي عبد الله ناجي ، مكتبة الرشيد ، ناشرون ، ط 1 ، الرياض ، السعودية ، 1430 هـ / 2009 م .
ـ النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي) ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، ط 1 ، 1420 هـ / 2000 م .
ـ نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، د. كريم حسين ناصح الخالدي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط 1 ، 1427 هـ / 2006 م .
ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476 هـ) ، تحقيق : رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإصلاحية ، المملكة المغربية ، (د . ط) ، 1420 هـ / 1999 م .
ـ هجر العلم ومعاقله في اليمن ، إسماعيل بن علي الأكوع ، ط 1 ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1416 .
ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة ، استانبول ، 1951 م ، أعادت طبعته بالأوفست دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت 911 هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1988 م .

ثانياً : الرسائل والأطاريح

ـ الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية ، إبراهيم بن حسن بن علي ضبع ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1426 هـ .
ـ شرح الجمل في النحو ، الجرجاني عبد القاهر عبد الرحمن (ت 471 هـ) ، تحقيق : خديجة محمد حسين باكستاني ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، إشراف أ . د . محسن سالم العميري ، 1407 هـ / 1408 هـ .

ثالثاً : البحوث والمقالات

ـ الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، سليمان بن علي الضحيان ، بحث ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، العدد السابع ، السعودية ، 1433 هـ / 2012 م .

Abstract :
The difference in grammatical boundaries result in different meaning thus , the boundaries of the upper were characterized by clarity and high precision , and strict selection of words suitable for borders , and was mixed with logic , philosophy and speech science and the distinction between the the meaning (effect in it , effect with him , the case) , the limits and surrounded by him . he was careful to fix the characteristics and precise drawings of the meanings of the limited , so that he does not come out of what is in it , and does not enter what is not it . it has a particular characteristic of another limit .
It is clear from all this that the grammatical boundaries of the object , and its effect are indicative of grammatical significance , but this significance is not take all the limits . some of them are close to performing the grammatical function , while others depart from performing that function .

DOI:10.18018/URUK/019-12/70-95